الهلال الشيعي: الواقع والأسطورة

بقلم موشيه ماعوز؛ مركز صبان لسياسة الشرق الأوسط؛ ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٧

التهديد الإيراني: فن الحكم عبر المذهب الشيعي

تهمل كل التعليقات حول رغبة إيران المزعومة بخلق "هلال شيعي" تحت قيادتها جوانب هامة من السياسة الإيرانية. أولاً، ليس هناك دليل واضح على أنّ إيران قد سعت في أي وقت الى بناء "هلال شيعي" في الشرق الأوسط. لم يكن هناك أي تصريح بهذا الخصوص. ثانياً، لقد دعت إيران تحت حكم آية الله الخميني، حتى في أشد مراحل أزمتها، أي المرحلة الثورية، لثورة إسلامية عالمية، ثورة إسلامية من دون تمييز قومي أو طائفي، وليست إيرانية ولا شيعية.

فما كانت إيران تناضل لأجله إيديولوجياً هو ترسيخ وحدة إسلامية مركزها إيران، يكون "الفقيه" في مركز التحكم والقيادة في نظام كهذا، الرأس الديني للدولة الإيرانية الذي يمارس سلطته بظل نظام "ولاية الفقيه". وبسبب الضرورة، فإنّ الفقيه يجب أن يكون إيرانياً وشيعياً على السواء، لكن إيران لم تفصح مطلقاً عن هذه الهيكلية بمصطلحات طائفية. وكان لهذه الفكرة قدرة كبيرة على إجتذاب مجموعات دينية راديكالية شيعية، تحديداً في لبنان، العراق والبحرين. وعلى كل حال، فقد إنتشرت هذه العقيدة الى حد ما الى مجموعات سنية نضالية، مثل الجهاد الإسلامي الفلسطيني، والى حد أقل، حماس. أما بالنسبة لأولئك الذين يميلون الى رفض هذه العقيدة الإيرانية، فإنّ المعارضة تتضمن، وبشكل بارز، شيعة علمانيين وغير راديكاليين، كما تشمل معظم السنة.

فأولئك الذين يرفضون مفهوم "ولاية الفقيه" يفعلون ذلك لأنهم يعتبرون أنّ الثورة الإسلامية وسيلة لتعزيز المصالح الإستراتيجية الوطنية الإيرانية بشكل أكبر، منةحيث النظر اليها، ثقافياً ودينياً، على أنها إيرانية وشيعية. وبذلك، فإنّ عقيدة الثورة الإسلامية التي عملت إيران على نشرها والإعتراضات التي تواجهها من قِبَل معارضين مسلمين شرق أوسطيين، قد يكون لها لون وخاصية طائفية، إلا أنّ جوهر الخلاف غير طائفي.

إنّ القلق الذي يشعر به كثيرون من عقيدة الثورة الإسلامية الإيرانية هو المفتاح لفهم مسألة "الهلال الشيعي": بأنّ مصالح الدولة تهيمن. لقد سعى النظام الإيراني، ما بعد الخميني، الى نشر إيديولوجيته الدينية في كل العالم الإسلامي للدفع بمصالح إيران السياسية قدماً، وبسبب إيمانه بالصلاحية الحقيقية لهذه العقيدة. وحققت طهران نجاحاً أكبر في نشر وترويج هذه الأهداف المزدوجة في أوساط المجتمعات الشيعية للشرق الأوسط العربي، وذلك يعود الى الصلات الدينية والثقافية، لكن وكما أشير آنفاً، كان بعض الفلسطينيين السنّة متقبلين لها. ومع ذلك تجنبت إيران، وبشكل مدروس، السماح لإيديولوجيتها بالعبور كإيديولوجية طائفية، وتراجعت عن إعلان إنشاء "هلال شيعي" كهدف إستراتيجي– إيديولوجي تحديداً، لأنها لم ترد إبعاد قادة وأتباع سنة محتملين. فبدلاً من إستخدام مجتمعات شيعية عربية "كطابور إيراني"

خامس في الشرق الأوسط، قامت إيران بساعدهم ورعايتهم بأسلوب يؤدي الى نشر رسائل إيران الإسلامية العالمية وصياغة تحالفات إستراتيجية مع قوى شيعية وغير شيعية. ولم تكن الميزة المشتركة في التحالفات والرسائل السياسية التي تقودهم هي العقيدة الشيعية، وإنما كانت ما يدعى بـــ "أعداء الإسلام": عراق صدام حسين (حتى العام ٢٠٠٣)، إسرائيل والولايات المتّحدة.

وكانت تحالفات إيران الأولى الإسلامية الرئيسية، والتي لا تزال قوية منذ أوائل الثمانينات، هي مع سوريا، دولة تديرها عصبة صغيرة شبه شيعية فقط، والعلمانية إيديولوجياً، ومع حزب الله، وهو حركة شيعية مسلحة في لبنان. أما المادة اللاصقة لهذا التحالف، فليس المذهب الشيعي، وإنما "أعداء الإسلام" المشتركين. فكل عنصر من عناصر هذا التحالف الثلاث– إيران، حزب الله، وسوريا– ساعد الآخر في عمليات ضد "العدو" المشترك. فحزب الله، الموجه والمدعوم من إيران وسوريا، قتل، على الأرجح، ٢٤١ من جنود المارينز الأميركيين في بيروت، ما فرض، وبنجاح، إزالة الولايات المتّحدة وحلفائها من لبنان. ومن العام ١٩٨٣ وحتى ٢٠٠٠، قتل حزب الله، بدعم إيراني وسوري لا شك فيه، مئات الجنود الإسرائيليين في جنوب لبنان، ما أجبر إسرائيل في النهاية على الإنسحاب. ومن ذلك الحين وإيران مستمرة بتزويد حزب الله بالأسلحة، عبر سوريا، لإستخدامها ضد إسرائيل وتعزيز قوة حزب الله السياسية في لبنان. وللوصول الى هذه النهاية، وقّعت طهران ودمشق إتفاقية عسكرية في حزيران ٢٠٠٦، عشية هجوم حزب الله على إسرائيل متجاوزاً الحدود. وكانت إيران مستفيدة أيضاً من هذا التحالف، تحديداً خلال الحرب العراقية– الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨). فسوريا دعمت إيران لوجستياً وديبلوماسياً ضد عراق صدام حسين، عدوها اللدود.

وقد برهنت هذه الرابطة المثلثة عن متانتها وقيمتها بعد خطف حزب الله الجنديَيْن الإسرائيليَيْن وقتل آخرين في ١٢ تموز ٢٠٠٦ على الجانب الإسرائيلي من الحدود الإسرائيلية– اللبنانية. وبالرغم أنّ حزب الله قد أساء، على الأرجح، تقدير الحسابات حول مدى الهجوم الإسرائيلي المضاد، فقد كان هناك مكسب واحد لإيران وسوريا من التصعيد الذي أعقب هجوم حزب الله الإبتدائي. فحزب الله تفاعل مع الهجوم المضاد الإسرائيلي بإطلاق آلاف الصواريخ على شمال إسرائيل، ما تسبب بسقوط ضحايا، أضرار إقتصادية وفوضى منتشرة. وبذلك كانت إيران وسوريا، من خلال بديل، قادرتين على إلحاق أضرار بإسرائيل من دون تكبد أية أثمان مباشرة.

ويضع الموقف الحازم، أكثر فأكثر، لحزب الله في السياسات اللبنانية عقب إنتهاء حرب إسرائيل– حزب الله هذا التحالف المثلث قيد الإختبار. فإذا ما إنتصر حزب الله، عندها سيتعزز ويقوى هذا المحور السوري– الإيراني– حزب الله، بينما قد يضعف موقف حلفاء أميركا الأساسيين، مصر، الأردن، والعربية السعودية، التي يصدف أنها دول عربية سنية بأكثريتها الساحقة. وعلى كل حال، إذا ما أساء حزب الله التقدير مرة أخرى، وإذا ما تم إضعاف قوته العسكرية أكثر عقب التدمير الذي تسببت به إسرائيل خلال صيف ٢٠٠٦، ولم يتقدم موقفه السياسي في لبنان، عندها قد يعاني هذا التحالف المثلث من تراجع خطير.

ومن بين التطورات المحتملة في حال هزيمة حزب الله، قد يكون هناك خيار واضح وقاس بالنسبة للنظام السوري، ما إذا كان سيقاتل لدعم حزب الله (سواء ضد أعداءه اللبنانيين أو في حرب متجددة مع إسرائيل) أم يعمد الى "الإنشقاق" عن التحالف المثلث وإحياء عملية السلام مع إسرائيل. إنّ كل خيار من هذين الخيارين سيكون له إرتدادات محلية وإقليمية دراماتيكية على كل عضو من أعضاء التحالف المثلث.

ولذلك، فإنّ الإختبار المنتظر هو إختبار لأحد التحالفات التقليدية وفن الحكم، حتى ولو أنه يشمل فاعل قوي غير حكومي في شكل حزب الله، بقدر ما هو إختبار لهوية دينية/ طائفية مفترضة على مساحة المنطقة. إنّ فهم طبيعة سياق المنافسة في الشرق الأوسط، سواء كان ذلك إستراتيجياً/ سياسياً مع صيغة طائفية أو العكس بالعكس، له نتائج هامة بالنسبة للصيغة السياسية. ونفس الشيء ينطبق على إيران وعلاقاتها مع شيعة العراق. إذ يريد قادة إيرانيون، مثل آية الله خامنئي والرئيس محمود أحمدي نجاد، وبشكل واضح، مد النفوذ الإيراني الى مجتمعات شيعية في الشرق الأوسط، إن لم يكن الوصاية عليها، مع أولوية شيعة العراق بالنسبة لهم بسبب قربهم من إيران. وستستمر إيران

بتوظيف نفوذها الديني الشيعي، مواردها الإقتصادية، كفاءتها السياسية، أجهزة إستخباراتها وهيبة إمكانياتها النووية لجذب هذه المجتمعات الشيعية بالقوة. فهدف إيران ليس تعزيز وتوسيع إيديولوجية ومعتقد وثقافة شيعية، وإنما هدفها الدفع بمصالحها الإستراتيجية الجوهرية قدماً: كبح الهيمنة الأميركية، العمل كثقل موازن وردع قوى إقليمية أخرى، محاربة إسرائيل، وربما فرض السيطرة على موارد نفطية إقليمية. إنّ العراق هو في قلب هذه الإستراتيجية لأنه يشكل خياراً كما يشكل تحدياً لإيران. فبالنسبة للنظام الإيراني، فإنّ العراق أولوية بسبب موقعه الإستراتيجي، موارده النفطية، ولأنه يستضيف على أرضه أكبر عدد من الشيعة في المنطقة خارج إيران. وفي نفس الوقت، فإنّ العراق هو تحد محتمل لإيران، لأنّ عراقاً قوياً بإمكانه أن يصبح، بسبب وزنه الديمغرافي ضمن سياق الشيعة العرب ولأنه يحوي أكثر المقامات الدينية إحتراماً، مركزاً بديلاً للقوة الشيعية.

إنّ عناصر الخيار والتحدي ماثلة للعيان أصلاً. فإيران تمارس نفوذاً هاماً على الشيعة العراقيين. ومن جهة أخرى، بالإمكان رؤية التوترات في وجهات النظر المختلفة للخامنئي في إيران وآية الله علي السيستاني في العراق حول دور رجال الدين في الحكومة والديمقراطية في الدولة الإسلامية. إنّ العوائق التي تواجه الطموحات الإيرانية هي أيضاً نفس القيود التي تعيق حالياً الشيعة العراقيين، في الوقت الذي يحاولون فيه ممارسة سلطتهم السياسية الرسمية: المعارضة الشديدة للعرب السنة، كردستان العراق القوية والمستقلة ذاتياً، والوجود العسكري الأميركي المستمر. إنّ رهان إيران الأفضل في هذه الظروف هو تحصين موقعها في وسط العراق وجنوبه الشيعي بغالبيته، وهي مناطق ستظل تحت السيطرة الشيعية بصرف النظر عن الهيكلية السياسية التي سيوافق عليها العراقيون في النهاية.

التهديد العراقي: البؤرة العربية الشيعية الجديدة؟

إنّ شيعة العراق هم أهم مجتمع شيعي في الشرق العربي، لأنهم يشكلون أكثرية سكان العراق وأكثرية الشيعة العرب في الخليج الفارسي. علاوة على ذلك، إنهم يسيطرون على أقدس الأماكن الشيعية في النجف وكربلاء. فإذا كان هناك من أي تحرك شيعي في الشرق العربي، فمن المرجح أن يكون بقيادة شيعة العراق أكثر منه تحركاً موجهاً من إيران. إذ بإمكان العراق العربي الشيعي، مع المواقع المقدسة المركزة فيه وأبحاثه الدينية وإرثه الثقافي، أن يكون القطب الجاذب لشيعة عرب آخرين الذين إما سيتم تحريكهم دعماً للتحالف الشيعي المزعوم بقيادة إيران، أو أنهم سيُحرَّكون، وهذا محتمل تماماً، ضد الهيمنة الإيرانية. وبشكل مشابه، فإنّ العراق العربي الشيعي بإمكانه إما توجيه شيعة عرب آخرين نحو الإندماج في دولهم الخاصة بهم، أو تحريضهم على التمرد ضد حكامهم العرب السنة والنضال للحصول على سلطة سياسية.

أما بالنسبة للوقت الحاضر، فإنّ دور العرب الشيعة ما وراء حدود العراق مقيد ومكبوح بسبب العنف الشديد في ذلك البلد. فالكيفية التي سيُحَل فيها الصراع الحالي في العراق في النهاية ستحدد، والى حد مهم، التأثير الذي سيكون للعرب الشيعة العراقيين على الشرق الأوسط. إذ لا يمكن أن يكون هناك "هلال شيعي" من دون العرب الشيعة العراقيين. إذن، وحتى الآن، وبسبب الأهمية البنيوية للشيعة العرب العراقيين، ومواقفهم المتناقضة أحياناً تجاه إيران، لا يمكن أن يكون هناك "هلال شيعي" معهم.

لقد تشكل التاريخ الحديث لأكثرية الشيعة العرب في العراق عقب إنهيار الإمبراطورية العثمانية بعوامل ثلاث: التمرد، القمع والإنتقائية. فالعثمانيون نظروا بعين الشك لشيعة العراق بسبب معتقدهم وموقعهم على الحدود بين الإمبراطورية العثمانية، التي كانت سنية، ومنافستها، بلاد فارس التي كانت شيعية. إذ كانت المحافظات الشيعية عموماً، الى حد كبير جنوب شرق العراق العثماني، بإدارة سنة عرب، الذين غالباً

ما اساؤوا معاملة الشيعة وأقصوهم عن الدولة. وقد حافظ الشيعة على مواقعهم وأماكنهم المقدسة العامة في سامراء، الكوفة، النجف، وكربلاء، لكنهم كانوا في مرتبة أدنى في دولة سنية.

وبعد عقود من قمع الحكم العثماني السني، حصل الشيعة على الفرصة التاريخية لحكم العراق عقب الغزو البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى. وفي كل الأحوال، أعلن الشيعة، عقب الإحتلال البريطاني، "الجهاد" (الحرب المقدسة) ضد البريطانيين وضموا قواهم الى عرب العراق السنة في العام ١٩٢٠ لبدء مرحلة الثورة. وتحطم أمل المتمردين الشيعة بتأسيس دولة عربية- إسلامية وتم إحباط التمرد. ولخيبة أمل الشيعة وخوفهم، سلّم البريطانيون السلطة في العراق، مرة أخرى، للأقلية السنية العربية وعينوا في العام ١٩٢١ فيصل إبن شريف مكة ملكاً للعراق (١٩٢١-١٩٣٣).

وكان الحكم السني متسماً بالقمع والإنتقائية، وهو موقف وجدته الدولة سهل الفرض وذلك بفضل الإنقسامات داخل المجتمع الشيعي. وخلال عهد الملك فيصل، إستمر المجتهدون الشيعة (القادة الدينيون) بالتمسك بفكرة دولة إسلامية شيعية، إلا أنّ تأثيرهم السياسي، في كل الأحوال، تم كبحه من قِبَل الحكومة التي تبنت أيضاً إجراءات قاسية ضد رجال الدين الشيعة القادمين من إيران، الذين إستقروا في النجف وكربلاء. وفي نفس الوقت، حصلت الدولة العراقية على الدعم من عدد من زعماء العشائر الشيعية من خلال تقديم مكاسب إقتصادية وتعيينات سياسية، كأعضاء في البرلمان تحديداً. وفي حين كانت القيادة الشيعية منقسمة بين المنتقين والمسيطر عليهم، إختبر الشيعة على نطاق أوسع، تغييراً إجتماعياً وإقتصادياً هاماً. وإنتقل عدد متزايد من الشيعة الى مناطق مدنية بحثاً عن عمل، نحو بغداد تحديداً. وكان هؤلاء معرضين لإيديولوجيات القومية العربية والوطنية العراقية، وذلك بفضل النظام التعليمي للدولة بشكل رئيسي. وأصبح عدد من هؤلاء الشيعة المتمدنين مؤخراً منتمين الى أحزاب سياسية ذات هوية عراقية بالكامل، أحزاب كانت إشتراكية وعلمانية، أحزاب فصلت وعزلت هؤلاء الشيعة عن قادتهم الدينيين. وخلال سنوات الملكية (١٩٢١-١٩٥٨)، إنضم عدد أكبر ومتزايد من الشيعة أكثر الى الحكومة ووظائف القطاع العام. وتمكن البعض من أن يصبحوا وزراء، مع صالح جابر الشيعي، الذي صعد في النهاية الى منصب رئيس الوزراء في العام ١٩٤٧.

وظل الشيعة غير ممثلين برغم هذه التطورات. وقد حفز هذا الأمر سياسيين قياديين شيعة على المطالبة بنصف الحقائب الوزارية في كل وزارة ملكية، وحصة مشابهة من مناصب الخدمة المدنية والألوية العسكرية، بالإضافة الى نصف مجموع الموارد الحكومية. كما إعترضوا أيضاً على الطبيعة العربية لقومية عراقية ترعاها الدولة، حيث أنهم شعروا بأن ذلك يقلل من شأن العروبة العراقية. وقد أعقب موت الملك فيصل في العام ١٩٣٣، عام بعد إستقلال العراق، فترة من عدم الإستقرار السياسي والإنقلابات العسكرية. وشجعت النقمة المتزايدة من قِبَل المعارضة الشيعية العشائر الشيعية على التحريض والتحرك بقوة ضد الحكومة في العام ١٩٣٥، مع لجوء بعض الشيعة الى إنتفاضات وسط منطقة الفرات وجنوب العراق المقموع من قِبَل الجيش وسلاح الجو العراقي.

وعلى كل حال، أثمرت الإنتفاضات والتظاهرات عن تنازل الحكومة، وذلك بصيغة التمثيل المتزايد لرؤساء العشائر الشيعية في البرلمان، رغم أن دعوات الشيعة للمساواة مع السنة في الحكومة والأجهزة المدنية ظلت من دون جواب. وكان المسؤولون قادرين على إبقاء الشيعة هادئين بسبب الإنقسامات المجتمعية الداخلية والإفتقار لقائد سياسي قوي بإمكانه تمثيل المجتمع الشيعي، ويعود ذلك في جزء منه الى تحييد الدولة طموحات القيادة للــ " المجتهدين".

وبرغم هذا الضعف المجتمعي وسياسات الحكومة، سعى وزراء شيعة مختلفون، بمن فيهم صالح جابر الذي كان رئيساً للوزراء من آذار ١٩٤٧، وحتى كانون الثاني ١٩٤٨، الى تجنيد شيعة آخرين لمواقع حكومية رفيعة. وفي كل الأحوال، فقد تصرف سياسيون قياديون من السنة العرب لكبح ما إشتبهوا بأنه سعي شيعي لأجل السلطة. وفي العام ١٩٥١، أصبح "حزب الأمة الإشتراكي" حزباً شيعياً بأغلبيته الساحقة، وذلك لأول مرة. وعلى كل حال، تمكن رئيس الوزراء في ذلك الحين، نوري السعيد، وهو سني، بمساندة الجيش، من التغلب

بالحيلة والذكاء على كل من جابر، حليفه السابق، وأتباعه الشيعة. إنّ قدرة السنة على إستخدام رافعات السلطة لإقصاء الشيعة عما إعتبروه حقهم بالمشاركة السياسية الكاملة وبالحركة الإجتماعية– الإقتصادية، شجع عدداً من الشبان الشيعة المثقفين على الإتجاه نحو الحزب الشيوعي العراقي. وقد وقف الحزب الشيوعي العراقي دفاعاً عن المساواة بين المجتمعات العراقية وعارض دمج العراق في هيكليات عربية سنية الهيمنة.

وقد ساعد هذا التحول السياسي من قِبَل شيعة أصغر سناً من اليسار الثوري، وعن غير قصد، على إعادة إحياء الدور السياسي "للمجتهدين". فإنجذاب الشيعة الشباب للشيوعية كان في جزء منه تمرداً ضد شخصيات السلطة التقليدية هذه. وقد رد رجال الدين الشيعة في النجف وكربلاء بجعل هذه المدن الدينية مراكز لمناهضة الشيوعية والراديكالية الدينية الشيعية. وتزايد دور رجال الدين حتى في الوقت الذي تحسنت فيه الفرص بالنسبة للمجتمع الشيعي عقب ثورة تموز ١٩٥٨ ضد الملكية بقيادة عبد الكريم قاسم بمساعدة حلفائه الشيوعيين. وكان لدى قاسم، المتحدر من أصول سنية، شيعية وكردية، إثنين من الضباط الشيعة في حاشيته. وألغى قاسم الملكية وأسس جمهورية، وعيّن، لاحقاً، شيعياً وكردياً في مجلس سيادي مؤلف من من ثلاثة أعضاء، الذي ضم أيضاً سنياً عربياً بصفته رئيساً للجمهورية العراقية الجديدة. كما عمل إثنان من الشيعة كوزراء في حكومته، في حين تولى شيعة آخرون مراكز هامة في الجيش والوزارات.

وحوالي العام ١٩٥٨، شكل قادة دينيون شيعة "حزب الدعوة الإسلامية" لمكافحة نظام قاسم الموالي للشيوعية والمناهض للنظام الإسلامي، على ما زُعم، ولتأسيس دولة إسلامية بدلاً عنه. وإجتذب حزب الدعوة، بقيادة محمد باقر الصدر، وهو باحث ديني بارز، المهمشين الشيعة الفقراء والشباب في المدن، الذين كانوا من المثقفين الشيعة المحبطين من جمهورية قاسم. و قد خيبت حكومات الجمهورية العراقية، سواء أكان قاسم (١٩٥٨–١٩٦٣)، نظام البعث المختصر في العام ١٩٦٣، الأخوان عارف (١٩٦٣–١٩٦٨) أم البعثيين بعد العام ١٩٦٣، آمال عدد من الشيعة. فسياساتها كانت شبه علمانية وغير إسلامية، في حين كانت الحكومات الوزارية سنية بغالبيتها. وقد بدت هذه الأنظمة، غالباً جداً، بأنها تكرار لمقاربة الملكية تجاه الشيعة، من حيث الإختيار وتعيين بعضهم بدلاً من تفويضهم. وقد خدم ضابط شيعي رفيع، هو ناجي طالب، كرئيس للوزراء لحوالي عام خلال نظام عبد الرحمن (١٩٦٦–١٩٦٨)، في حين كان شيعي آخر أحد أربعة نواب لرؤساء الحكومات. وكانت هذه السياسة بالنسبة للشيعة سياسة مدروسة ومحسوبة تحمل نكهة توظيف وتعيين عدد من الأفراد من مجموعات غير ممثلة بالشكل الكافي لتحريف النقد، أفراد إستمر كثير منهم بالإنتقال الى أوساط المدن، خاصة بغداد، وإحتلال مواقع أدنى في صفوف الأجهزة المدنية. أما بالنسبة لأولئك الذين كانوا من الوجوه الشيعية المعروفة في الحكومة، فقد خسر عدد من الطبقة الوسطى والعليا الشيعية قسم كبير من ثرواتهم بعد تنفيذ نظام قاسم والأنظمة التالية لسياسة إصلاح الأراضي وتأميم شركات خاصة. وبرغم توظيف الشيعة في القطاع العام، لا يزال كثير من الشيعة يتلقون تعليماً أقل من السنة من قِبَل الدولة.

وقد دفع حزب البعث العربي الإشتراكي بهذه التوجهات الى أقصى حد. فالشيعة كانوا منتقين، مدمجين ومقموعين بوحشية. ودخل عدد غير مسبوق من الشيعة في حزب البعث والدولة، على الرغم أنه كان للعملية تراجعاتها في الستينات والتسعينات. وكان إثنان من المؤسسين الأوائل للبعث في العراق في العام ١٩٤٨ من الشيعة– فؤاد الركابي وسعدون حمادي. وخلال السنوات التي عمل فيها الركابي كعضو في قيادة البعث (١٩٥١–١٩٦٣)، كان عدد الشيعة في القسم العراقي من حزب البعث مرتفعاً تماماً، وذلك بفضل جهوده بالتجنيد: حوالي ٥٤ بالمئة من الحزب كانوا من الشيعة، ما بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦٣. وأصبح الركابي الوزير البعثي الوحيد في حكومة قاسم في العام ١٩٥٨، لكنه إستقال من الحكومة في السنة التالية وطرد لاحقاً من الحزب. وخلال الفترة الدموية المختصرة من الحكم البعثي في العام ١٩٦٣، الذي إنتهى إنقلاب عسكري، كان هناك ٢ من أصل ثلاثة فئات بعثية منافسة بقيادة شيعة.

وعلى الرغم أن الشيعة شكلوا من العام ١٩٥٢ وحتى العام ١٩٦٣ أكثر بقليل من نصف قيادة البعث الإقليمية، فقد هبط التمثيل الشيعي في قيادة الحزب، من أواخر ١٩٦٣ وحتى نهاية العقد في قيادة الحزب الى مستوى متدنٍ بلغ ١٤ بالمئة. وعلى كل حال، وبعد مطالبة حزب

البعث بإستعادة السلطة في العام ١٩٦٨، كان هناك مجهود مركز لتشجيع جماهير الشيعة على الإنضمام الى الحزب. وبفضل سياسة إعادة دمج الشيعة، إرتفع التمثيل الشيعي مرة أخرى في مؤسسات ثلاث شديدة الأهمية: مجلس القيادة الثوري، وهو مؤسسة صنع القرار الحزبي الأرفع شأناً؛ القيادة الإقليمية، وهي درجة أدنى في الحزب؛ ومجلس الوزراء. بالإضافة الى ذلك، كان نصف البرلمان الذي يصادق على القرارات شيعياً بحلول العام ١٩٨٧. أما المجال الذي كان فيه الشيعة أقل تمثيلاً، فهو ضباط الجيش، حيث كانوا يشكلون ١٣ بالمئة فقط من الرتب الممنوحة– بالمقابل، كان حوالي ٨٠ بالمئة من الجنود يعدون من الشيعة. كما كان الشيعة أقل تمثيلاً أيضاً في الأجهزة الأمنية.

SHI'I REPRESENTATION IN IRAQ (1977-87)
(percent of membership)

	1977	1987
Revolutionary Command Council	28	33
Regional Command	26	30
Cabinet	25	30

Source: Amatzia Baram, *Culture, History and Ideology in the Formation of Ba'thist Iraq 1968-1989* (New York: St. Martin's Press, 1991) pp. 11, 15, 19.

أما ما هو جدير بالذكر حول التمثيل المتنامي للشيعة في حزب البعث والحكومة، فهو حدوثه بعد إستيلاء صدام حسين على السلطة في العام ١٩٧٩. والى هذا الحد، كان الدمج صيغة أخرى من سياسة التوظيف لعدد من الأفراد من مجموعات غير ممثلة بالشكل الكافي لتحريف النقد. إذ تم إعطاء معظم المراكز الرفيعة للسنة العرب، أقارب صدام بشكل ملحوظ. وقد عكس الإنحراف بإتجاه السنة العرب شكوك صدام حول مدى ولاء الشيعة في النهاية للدولة العراقية.

وسعى خطاب الدولة الى التلطيف من هذه الصعوبات. فبالتصويب على إستيعاب عدد أكبر من الشيعة الشباب داخل مجتمع وطني عربي عراقي وصياغة إرث وأخلاقيات عراقية مشتركة، سلطت بروباغندا الدولة الضوء لفترة وجيزة على حضارات ما بين النهرين القديمة على أنها أصل كل العراقيين. بالإضافة الى ذلك، شدد صدام على القيم المشتركة للقومية والثقافة العربية، دور العراق الفريد في التاريخ العربي والإسلامي والرابط الخاص بين العشائر العربية الشيعية والسنية في العراق. وقد لعب التطور الإقتصادي للدولة، المغذى بأسعار النفط المرتفعة في السبعينات، دوراً أيضاً في محاولات بعثية لإعطاء الشيعة الإنطباع بأنهم يتلقون حصة عادلة من الثروة الوطنية.

وكانت مساعي صدام لدمج الشيعة في دولة العراق لتكون أكثر نجاحاً لولا أنها قوطعت بسبب الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩، الحرب العراقية– الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) وعملية عاصفة الصحراء في العام ١٩٩١. لقد ساهمت هذه الأحداث بجعل إسلاميي العراق الشيعة راديكاليين وبتسليم هؤلاء الإسلاميين قيادة المجتمع العربي الشيعي العراقي. وكان صدام قلقاً دوماً من الإسلاميين الشيعة وحافظ نظامه على سيطرة أمنية شديدة في مناطق سكن الشيعة. فأي تهديد منظور كان يُتعامل معه من دون رحمة. وفي العام ١٩٨٠، أعدم النظام البعثي محمد باقر الصدر الى جانب قادة دينيون ومئات الشيعة الآخرين. بالإضافة الى ذلك، تم إعتقال وتعذيب ونفي عدد كبير من أعضاء حزب الدعوة ومنظمات شيعية راديكالية أخرى كانت قد برزت مثل "الجماعة الفاطمية" (أسست في العام ١٩٦٣) و"المجاهدون" (أسس في العام ١٩٧٩).

وكان مصدر الإلهام الرئيسي للشيعة العراقيين الراديكاليين هو آية الله الخميني، الذي كان قد إستقر في النجف بعد نفيه من إيران في العام ١٩٦٤. لقد ظل هناك حتى نفاه صدام حسين في العام ١٩٧٨. لقد كان طرد النظام العراقي للخميني الى فرنسا، من حيث عاد لاحقاً منتصراً الى إيران في العام ١٩٧٩، حافزاً لتظاهرات شيعية معادية للبعث ولهجمات حرب العصابات. وبشكل لا يثير الدهشة، كانت

جمهورية إيران الإسلامية للخميني إنتقامية في موقفها تجاه النظام البعثي العراقي. بالإضافة الى ذلك، فقد عملت الجمهورية الإسلامية كنموذج لشيعة العراق عما يمكن أن تبدو عليه دولتهم الإسلامية.

وظل الشيعة الراديكاليون أقلية وإستمر عدد من العرب الشيعة العراقيين والعلمانيين، رغم ذلك، بالشعور بالتحالف مع الدولة العربية العراقية، رافضين فكرة إتحاد شيعي مع إيران إسلامية. وكان هذا الأمر، بالتحديد، واضحاً خلال الحرب الطويلة والمكلفة بين العراق وإيران (١٩٨٠–١٩٨٨) التي ظل خلالها معظم الجنود الشيعة مخلصين للدولة العراقية ولم ينشقوا للإنضام الى الجانب الإيراني، بالرغم أنّ بعض هذا الولاء كان ناشئاً من الخوف من إنتقام النظام.

وقد أثبتت الفترة التي أعقبت عملية عاصفة الصحراء في العام ١٩٩١ بأنها نقطة تحول بالنسبة لشيعة العراق. فالمجتمع إنقسم عقب هزيمة الجيش العراقي على يد قوات الإئتلاف بقيادة أميركا، التي حُشدت لإنهاء الإحتلال العراقي للكويت ودفع ثمن باهظ آخر أيضاً. أما في عمق الجنوب العراق، فقد ثار الشيعة العراقيون بغالبيتهم الساحقة بحركة تمرد مسلحة، كانت في جزء منها ذاتية وفي جزء آخر بسبب التحريض الأميركي والإيراني. وسيطر الشيعة مؤقتاً على عدد من البلدان والمدن، بما فيها النجف وكربلاء، وأعدموا و طردوا عدد من المسؤولين البعثيين في الحكومة. بالإضافة الى ذلك، إنضم شيعة عراقيون ذوي تدريب إيراني وتنظيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الى الثورة.

وكان المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بقيادة محمد باقر الحكيم، الذي عاش في المنفى في إيران منذ أوائل الثمانينات. ولم ينضم العدد الكبير من شيعة بغداد، الذين تعايشوا بسلام مع جيرانهم السنة، الى ثورة ١٩٩١. لقد كان تحفظ شيعة بغداد يعود، جزئياً، الى الخوف من النظام، لكنه برهن عن الإنقسامات المستمرة في المجتمع الشيعي العراقي. لقد كانت ثورة ١٩٩١ غير منظمة وتفتقر الى قيادة وأهداف سياسية واضحة، عدا الرغبة بالإطاحة بنظام صدام. فالمتمردون كانوا أيضاً بصدد التصدي لنظام حازم ومصمم سبق وإستخدم قوة غيرعادية ضدهم. علاوة على ذلك، كان المتمردون معزولين. فالولايات المتّحدة والدول العربية عارضت أية تطورات سياسية داخلية عراقية قد تقود الى تقطيع أوصال العراق.

وكان المجتمع الشيعي مدمراً بسبب عمليات القمع لثورة ١٩٩١. إذ قتل جنود صدام، على ما قيل، حوالي ٣٠٠،٠٠٠ شيعي وأجبروا حوالي نصف مليون شيعي على الخروج من منطقة المستنقعات جنوب العراق، وفر عدد من الشيعة الى الخارج، خاصة الى إيران. وإستمرت حالة القمع للشيعة المشتبه بهم بشدة في ذلك الحين خلال فترة التسعينات، مع قتل النظام لمدنيين إنتقاماً لهجمات العصابات الشيعية على أهداف النظام. كما لجأ النظام أيضاً الى أعمال الإغتيال، مرتكباً جرائم قتل بحق عدد من رجال الدين المهمين وأبنائهم، بمن فيهم غير المتورطين في السياسة مثل السيد محمد طاقي الخوئي، آية الله الشيخ مرتضى البروجردي وآية الله العظمى محمد صادق الصدر (والد مقتدى الصدر).

وعقب عام ١٩٩١ بفترة قصيرة، كان التمثيل الشيعي في الهيكلية البعثية منخفضاً بشكل جذري. وبدأ مستوى التمثيل يستعيد عافيته ببطء، تحديداً في مواقع الصف الأدنى، بما في ذلك في عمق الجنوب العراقي، لكنه لم يستعد مستواه الذي كان عليه في الثمانينات. فالإستنسابية كانت قد أخذت مسارها. وكان للقمع الشرس والمتوحش لثورة ١٩٩١ تأثير مكهرب على معارضي صدام، الشيعة والسنة العرب والأكراد على حد سواء. وحاولت المعارضة تشكيل جبهة موحدة برعاية مجلس الشيوخ الوطني العراقي، الذي تأسس في العام ١٩٩٢ مع وجود مراكز قيادته في الملاذ الكردي الآمن الذي برز من التمرد الكردي عام ١٩٩١ ضد صدام. وعلى كل حال، كانت المعارضة ضد صدام منقسمة، مع وجود المعارضين الشيعة للنظام على طرفي نقيض، إيديولوجياً، مع بعضهم البعض وتناولهم لمقاربات مختلفة تجاه الولايات المتّحدة، الراعية لمجلس الشيوخ الوطني العراقي. وكانت المعارضة الإسلامية الشيعية بقيادة حزب الدعوة والمجلس الأعلى لثورة الإسلامية في العراق، الذي كان بمعظمه ذي قاعدة إيرانية. وكان لهذا المجلس أيضاً جناح عسكري، فيلق بدر المدرب إيرانياً، الذي

نظر إليه الأميركيون بريبة. وبالرغم من روابطه الإيرانية القوية، فقد تحدث المجلس الأعلى فعلاً مع الولايات المتّحدة. أما حزب الدعوة، فقد كان أكثر تحفظاً في موقفه تجاه أميركا مفضلاً تطوير علاقات قوية مع إيران. وعمل علمانيون شيعة كجزء من مجلس الشيوخ العراقي الوطني، وأسس أحمد الجلبي، وهو علماني شيعي منفي وقائد مجلس الشيوخ الوطني العراقي، علاقات وثيقة مع واشنطن وحرض الأميركيين على غزو العراق في العام ٢٠٠٣.

وفي نيسان ٢٠٠٣، أطاحت الولايات المتّحدة بنظام صدام، وقامت بما حاول القيام به الإسلاميون الشيعة، وفشلوا لعقود. أما الإسلاميون الشيعة، الذين ظلوا سلبيين خلال حرب ٢٠٠٣، فقد عادوا بسرعة الى العراق بعدما قام الأميركيون بالعمل الصعب بإلحاق الهزيمة بجيش صدام. وعندما فعلوا، وجدوا أنفسهم معززين بالولايات المتّحدة ومفوضين، لكن غير موثوق بهم أيضاً من قِبَلها بسبب روابطهم الإيرانية الوثيقة.

وسعت الولايات المتّحدة، لمدة عامين بعد الإطاحة بصدام، وفي معظم الأحيان، الى رعاية الشيعة العلمانيون في العراق الجديد، كما سعت الى تهميش الحركات الإسلامية الأكثر شعبية. ولم يستشرِ الأميركيون قادة شيعة، بمن فيهم السيد السيستاني، الإيراني المولد والمحترم الى حد واسع، والذي كان يعيش منذ وقت طويل في النجف. ورفض هؤلاء القادة دستور ٢٠٠٤ المؤقت، أي القانون الإداري الإنتقالي، الذي أعلن العراق دولة فيدرالية وأعطى الأقليات سلطة الفيتو. وطالب السيستاني وقادة شيعة آخرون بإنتخابات مباشرة لهيئة وطنية تمثيلية في عراق موحد، وهي هيئة تقوم بتعيين حكومة وتحضير دستور يحمي الميزة الإسلامية للعراق ويحترم حقوق كل الديانات والطوائف.

وبرغم مشاكلهم مع الأميركيين، مال الإسلاميون والمؤسسة الدينية الى التعاون معهم. وبالمقابل، عارض القائد الشيعي الشاب العدائي، مقتدى الصدر، وبقوة، الوجود الأميركي في العراق. وشكّل مقتدى الصدر، إبن رجل الدين المقتول محمد محمد صادق الصدر، "جماعة الصدر الثاني"، و"جيش المهدي". وإستهل مقتدى الصدر ثورتين ضد القوات الأميركية والعراقية خلال العام ٢٠٠٤ وتحدى تكراراً الحكومة العراقية. وكتب باباك رحيمي عن مقتدى الصدر التالي:

"إنه يتمتع بأتباع في أوساط الجماهير الشيعية، ما يشبه الإعجاب الذي يقرب العبادة، في المناطق المدنية الأفقر مثل الكوت ومدينة الصدر. وتطورت الظاهرة الصدرية من حركة ألفية حديثة الولادة الى منظمة سياسية متفجرة بالكامل في العامين الماضيين ما بين ٢٠٠٣ والـ ٢٠٠٧. ويعود قسم كبير للنمو السريع لشعبية مجموعات مثل الصدريين الى الشعور المناهض للإحتلال الذي تكثف بسرعة في القطاع الأفقر للسكان الشيعة (خاصة في مدينة الصدر)، الذي طالما شعر بالإقصاء من جانب الحكام السنة في بغداد".

لقد أعاقت الإنقسامات في المجتمع الشيعي والهجوم عليه من قِبَل القاعدة والبعثيين السابقين، وهي قوى حاربت ضد الوجود الأميركي في العراق منذ اليوم الأول، الشيعة المفوضين حديثاً من التقدم. وبالنتيجة، أمسك الشيعة بالسلطة الرسمية، لكن بنفوذ محدود فقط، وهو نفوذ معتمد للغاية على الوجود الأميركي أيضاً. ومن بين القادة الشيعة الذين قتلوا منذ سقوط صدام كان باقر الحكيم، قائد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي أغتيل في آب ٢٠٠٣، وحل مكانه أخاه الأصغر سناً، عبد العزيز الحكيم. وسعت مجموعات شيعية مثل المجلس الأعلى وسياسيون شيعة علمانيون مثل رئيس الحكومة المؤقتة أياد علاوي الى التخفيض من نفوذ مقتدى الصدر، إن لم يكن التخلص منه، في الوقت الذي عملوا فيه على مكافحة التمرد السني.

وعلى كل حال، كان السيستاني واعياً ومدركاً للكلفة التاريخية لتفكك الشيعة، حيث أنه إستخدم نفوذه لدمج مقتدى الصدر في العملية السياسية، وشارك المرشحون الصدريون في إنتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥. وكونها قوطعت من قِبَل السنة وهُددت من قِبَل المتمردين السنة، كان الحضور حوالي ٥٨ بالمئة فقط، فقد أعطت إنتخابات المجلس الإنتقالي العراقي هذه أكثرية "للتحالف العراقي الموحد"، وهي كتلة شيعية

ضمن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، حزب الدعوة، الصدريون وأحزاب إسلامية شيعية صغيرة أخرى مثل حزب الفضيلة. ولم يكن الإكتساح الشيعي للإنتخابات محدوداً بالبرلمان الوطني، ففي إنتخابات المجالس البلدية، حصلت الأحزاب الشيعية على السيطرة على ١١ مجلس بلدي (من أصل ١٨ بالقوة)، بما فيها بغداد.

IRAQ TRANSITIONAL ASSEMBLY

(Elected January 30, 2005)

List	Seats
United Iraqi Alliance	140
Kurdistan Alliance	75
Iraqi List	40
Total inc other	275

Source: Independent Electoral Commission of Iraq, "Provisional Results Results for 6 Governorates, Kurdistan Assembly and Transitional National Assembly," February 13, 2005, available at <http://www.ieciraq.org/Results/ProvResult13_02_2005.pdf>; Education for Peace in Iraq Center, "January 2005 Election Results (PDF)," n.d., available at <http://www.epic-usa.org/Portals/1/UpdatedElectionResults.pdf>.

وأصبح إبراهيم الجعفري، قائد حزب الدعوة، رئيس الوزراء المؤقت، في حين صعد جلال الطالباني، زعيم التحالف الكردي، الى منصب تارئاسة. وأصبح هاشم الحسني، العربي السني، رئيساً للبرلمان.

وكان الجعفري عاجزاً عن تشكيل إئتلاف مستقر. وإستاء الأكراد من رفض الجعفري السماح لحكومة كردستان، المنطقة الكردية المستقلة ذاتياً، بالسيطرة على محافظة كركوك الغنية بالنفط ومن جهوده لتقييد سلطات الرئيس طالباني. وإعترض السنة على مساعيه بصرفه النظر عن دخول البعثيين الى إدارات الدولة، وفشله بوقف الهجمات الإنتقامية من قبل ميليشيات شيعية ضد السنة. وكانت الولايات المتحدة متشككة من علاقات الجعفري الوثيقة بإيران وساندت مطلب التحالف العربي السني– الكردي المشكّل حديثاً بعزله عن رئاسة الوزراء. وإعترض المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، العضو الأكبر في التحالف العراقي الموحد، ومنذ البداية، على تسمية الجعفري كرئيس للوزراء بسبب تنافسه مع قائده عبد العزيز الحكيم.

وفي كانون أول ٢٠٠٥ ، وبعد المصادقة على الدستور الدائم الجديد، جرت إنتخابات للبرلمان الجديد المؤلف من ٢٧٥ عضو، كان ٢٥ بالمئة منهم من النساء. وإرتفعت نسبة الحضور الى ٧٠ بالمئة وذلك بفضل المشاركة السنية المتزايدة. وجاءت "جبهة التوافق العراقية" تحديداً، وهي قائمة سنية بالمرتبة الثالثة بما يتعلق بعدد المقاعد. بالمقابل تم دفع " القائمة الوطنية العراقية"، العلمانية الشيعية الى حد كبير، الى المرتبة الرابعة.

IRAQI COUNCIL OF REPRESENTATIVES (Elected December 15, 2005)	
List	Seats
United Iraqi Alliance	128
Kurdistan Alliance	53
Jab'at al-Tawafuq al-Iraqiyya	44
Iraqi National List	25
Total inc other	275

Source: Independent Electoral Commission of Iraq, Certification of the Council of Representatives Elections Final Results, February 10, 2006, available at <http://www.ieciraq.org/final%20cand/IECI_Decision_Certified_Results_of_CoR_Elections_En.pdf>.

وإختار التحالف العراقي الموحد الجعفري ليكون إسمه المطروح لمنصب رئيس الوزراء الدائم لولاية تمتد ٤ سنوات في شباط ٢٠٠٦ . وحصل الجعفري على تسمية التحالف العراقي الموحد له بهامش صوت واحد وذلك بفضل دعم مقتدى الممثل بفئة الصدريين، إلا أن مدة ولايته كانت مثار جدل. وبعد أشهر من المأزق، التي رفض خلالها الجعفري الأنحناء أمام الضغوط والتنحي جانباً، إستقال في النهاية في أيار ٢٠٠٦ بتحريض وحث من السيستاني. وحل نوري المالكي مكان الجعفري، وهو أيضاً من حزب الدعوة. وفاز المالكي بدعم واسع في البرلمان، بما في ذلك من مقتدى الصدر كفئة صدرية.

ويواجه المالكي، كسلفه، تحديات هائلة لا نهاية لها على ما يبدو، أولها صراع العنف السني– الشيعي في العراق. فبرغم مشاركة عدد من العرب السنة في إنتخابات كانون الأول ٢٠٠٥ ودمج وزراء سنة عرب في حكومة المالكي، يستمر العنف السني– الشيعي محتفظاً بشدته. فالصراع هو أكثر من ميليشيات تقاتل بعضها، مع وجود متمردين سنة بعثيين ضد مقاتلين شيعة من فيلق بدر، المدرب إيرانياً والتابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. إنها حرب يعتبر فيها المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، أهدافاً مشروعة. وكان المتمردون السنة العراقيون قد بدؤوا إرهاباً معادياً للشيعة ومعادياً للأميركيين، وهي مهمة ساعدهم بها عرب سنة من غيرالعراقيين، كالراحل أبو مصعب الزرقاوي زعيم القاعدة في العراق. وكان الزرقاوي قد أعلن "الحرب الشاملة" ضد شيعة العراق في تشرين أول ٢٠٠٥ . وتصاعد العنف بشكل بارز غقب التفجير السني لمقام شيعي مقدس في سامراء في شباط ٢٠٠٦ والذي رد عليه المسلمون الشيعة بتصعيد إرهابهم المعادي للسنة.

وبالرغم أن الولايات المتحدة نجحت بقتل الزرقاوي في حزيران ٢٠٠٦ ، فإن العنف الطائفي لا يزال متواصلاً. أما إذا كان العنف الطائفي سيؤدي الى حرب أهلية شاملة أم لا فإن ذلك أمر غير واضح، لكن ما هو واضح هو أرجحية أن يطول الصراع بسبب تضارب المواقف الشيعية– السنية. فالمتمردون السنة غيرقادرين على التكيف مع الحقيقة بأن الشيعة الذين يعتبرونهم متخلفين وبأنهم ليسوا بمسلمين حقيقيين، قد تولوا الآن السلطة في العراق. أما بالنسبة للشيعة فإنهم يعتقدون، من جانبهم، بأنهم مخولين بالكامل السيطرة على العراق لأنهم مجتمع أكثرية مضطهد منذ زمن طويل.

أن إتفاقاً وطنياً كاملاً بين كل الأفرقاء وإنسحاباً أميركياً هو فقط ما يمكن أن ينهي العنف. وسيكون على ذلك الإتفاق دمجالمتمردين كما سيكون عليه تهدئة السنة وتسكين مخاوفهم وشكاويهم بخصوص: دستور آب ٢٠٠٥ الدائم، تعريف الدولة العراقية وصلتها بالإسلام، طبيعة الفيدرالية العراقية والإستقلال الذاتي الكردي، التوزيع المتساوي للموارد الطبيعي، والعلاقات مع الولايات المتحدة.

ورغم أنه تم تغطية عدد من هذه النقاط في خطة من ٢٨ نقطة بخصوص المصلحة الوطنية المعلنة بخطة رئيس الوزراء المالكي في حزيران ٢٠٠٦ فإنه لم تحقيق تقدم كبير.

إن المعضلة بالنسبة للعراق هي الوجود الأميركي. فطالما أن الجيش الأميركي باق، فمن المرجح إستمرار المتمردين السنة العرب بهجماتهم، لكن إذا رحلت القوات الأميركية قبل التوصل الى إتفاق سياسي وطني، أو رحلت في سياق إتفاق لا يشمل المتمردين السنة العرب، عندها سيشعر هؤلاء المتمردون بضرورة تكثيف العنف. وبشكل مشابه، وفي حين تعمل الحكومة العراقية على تدريب قوى أمنية جديدة فإن ذلك سيستلزم وقتاً ومساندة أميركية لجعلها فعالة.

الجناح الغربي لـ "الهلال الشيعي": سوريا ولبنان

إن لبنان وسوريا، "الجناح الغربي" لما يسمى بالهلال الشيعي، بعيد عنكونه متجانس أو مرتبط بقوة بإيران. فالصلة الشيعية لسوريا مع إيران محدودة ومثيرة للجدل، كما أن جوهر التحالف الإستراتيجي السوري مع طهران هو النضال ضد إسرائيل. فهذا التحالف، الذي يشمل أيضاً حزب الله، يمكن أن ينحل إذا ما توصلت سوريا وإسرائيل الى إتفاق سلام، أو إذا ما تم نزع سلاح حزب الله عقب حربه في تموز–آب ٢٠٠٦ مع إسرائيل.

العلويون في سوريا: الرابط الشيعي المثير للجدل

على عكس الشيعة في لبنان،وبتوضيح إضافي عن الكيفية التي عاملت بها الدولة العثمانية الشيعة والمجتمعات المنتمية لهم (الشيعة) بشكل مغاير ومختلف بحسب الموقع. إذ كان علويو شمال غرب سوريا مضطهدين بوحشية من قبل السلطات العثمانية. ورفض سنة سوريا والى حد كبير العلويين على الدوام تقريباً منذ إستقرار العلويين في جبل أنصارية (حول اللاذقية) خلال القرن العاشر. وبالإضافة الى ما أعتبر سلوكاً يصعب التحكم به، ما أثار نقمة الدولة عليهم، فقد كان العلويون عرضة لسوء معاملة منهجية لأن عدد من السنة إعتبروهم إما ضلاليين أو كفار.

وجاء الحكم النموذجي المناهض للعلويين من تقي الدين إبن تيمية، وهو عالم سن بارز من سوريا. أصدر إبن تيمية في العام ١٣٠٥ فتواه (الرأي الشرعي) مصرحاً بأن "هذا الشعب المعروف بالنصيرية هو أكثر كفراً من اليهود والمسيحيين....أنهم يتظاهرون أمام المسلمين بأنهم شيعة... المشكلة هي أنهم لا يؤمنون بالله أو النبي". وتم التعبير عن عدائية سنية مشابهة ضد العلويين من قبل الشيخ الدمشقي في فتوى صدرت في العام ١٥١٦ خلال الحقبة العثمانية من التاريخ السوري.

وكان هذا العداء الديني مكتسياً بشعورسني بأن العلويين متخلفون ثقافياً أيضاً. وبالإضافة الى العداء السني لاقى العلويون أيضاً إحتقاراً وإزدراءً من قبل الشيعة. إذ أطلق الباحثون الشيعة على العلويين إسم " الغلاة" ليكونوا بذلك خارج المذهب الشيعي السائد. أما العلويون فقد ردوا بتسمية السنة بالضلاليين المهرطقين والشيعة بناقصي الإيمان. وبالنتيجة كان العلويون عبارة عن مجتمع فقير و مهمش، إجتماعياً وثقافياً، في سوريا حتى فترة الخمسينات مؤخراً.

وغير موقع العلويين في سوريا تساهل الفرنسيين، الذين وضعوا العلويين في موقع تثبيت وجودهم على المدى الطويل. إذ عززت سلطات الإنتداب العلويين كثقل موازن للعرب السنة السوريين. ومنح الفرنسيون العلويين الإستقلال الذاتي، بتأسيس "دولة علوية" في العام ١٩٢٢، وطوروا البنية التحتية الإقتصادية للمنطقة العلوية. كما جندوا عدد من الشباب العلوي لـــ "جيش الشرق الخاص"، وهو فيلق جنود الصدم والشريحة الأكثر فعالية للقوات المسلحة السورية الناشئة حديثاً، التي أعطت المجتمع العلوي السيطرة على على رافعة هامة من رافعات السلطة السياسية. فالسيطرة على وسائل العنف وضع العلويين السوريين، في النهاية، بموقع سيطروا فيه على مناصب عسكرية رفيعة

لسوريا المستقلة حديثاً في العام ١٩٦٤. وإستلم حزب البعث، المركبة الإيديولوجية الرئيسية لهؤلاء الضباط العلويين، السلطة في العام ١٩٦٣، وعقب إنقلابات داخلية في العامين ١٩٦٦ و ١٩٧٠ أصبح ضابطاً في سلاح الجو هو حافظ الأسد ديكتاتور سوريا.

أما الصعوبة التي واجهها العلويون على الدوام فكانت كيفية التعريف عن أنفسهم. فعلى مدى عقود كان العلويون في سوريا معزولين. لقد أُعتبروا مهرطقين من قبل السنة كما كان الشيعة يتجنبوهم. وفي السياق الجديد لدولة حديثة، أي سوريا تحت الإنتداب الفرنسي، إختار بعض القادة والمفكرين العلويين هوية ذات خصوصية متميزة شددت على الصلة بالمذهب الشيعي من دون تبني الإسلام الشيعي. وبدؤوا يدعون أنفسهم بالعلويين، مثيرين بذلك إسم علي مؤسس المذهب الشيعي، بدلاً من إسم النُصيرية، وهو تصنيف يحمل في طياته تعقيدات الضلال والهرطقة. وللتأكيد على إنتمائهم للإسلام، حتى بإختلاف يحمل خاصية مميزة بالسلوك والبنية، تبنوا لاحقاً تصنيف " العلويين المسلمين". كما أنشأوا أيضاً علاقات مع باحثين لبنانيين شيعة تبنوا القانون الديني الجعفري في نظامهم القضائي العلوي المؤسس حديثاً.

أما المجتمع العلوي، بجزئه الأكبر، فلم يدعم هذا القرار بالسعي للتخفي تحت عباءة التشيع. وبدلاً من ذلك إختارت مجموعة أكبر من العلويين الإندماج في الدولة العربية والمجتمع السوري كمواطنين متساوين بدلاُ من إتخاذ طريق الإستقلال الذاتي برعاية فرنسا. وأعلنوا العلوين عرباً بالكامل ومسلمين شيعة حقيقيين وبأنهم ليسوا مجموعة منفصلة ولا تابعين للشيعة. أما الآليات السياسية التي من خلالها واصلوا القيام بهذه الأجندة فكانت تحديث الأحزاب القومية المتأثرة بالحلركات الفاشستية الأوروبية، الحزب القومي السوري الإجتماعي، وحزب البعث. وكان لدى هذه الأحزاب أجندات علمانية وإجتماعية جذابة سعت الى مساواة الأقليات، كالعلويين، الدروز، والمسحيين، بالأكثرية السنية السورية. وأثبت الضباط العسكريون، تحديداً، سرعة تأثرهم تجاه هذه الرسالة.

أما الرغبة العلويةبالإندماج وكذلك الأجندة العروبية لأكثرية العلويين السوريين وقادهم الذين سيطروا على الدولة السورية، كما في إنقلاب عام ١٩٦٦ الداخلي، فقد أخفقت بالفوز بمعظم العرب السنة السوريين. فالسياسات العلمانية والإشتراكية لنظام البعث بقيادة العلويين أساءت لعدد من العرب السنة وأضرت بمصالحهم الإقتصادية. زكانت النتيجة أنه بحلول أواخر السبعينات ، كات الأكثرية العربية السنية في سوريا معزولة بشكل عميق عن النظام العلوي، نظام أعلن قوميته العربية في كل فرصة. أما القوى الأقوى في هذا الرفض العربي السني فكانوا رجال الدين السنة، أي العلماء، والإخوان المسلمين الذين وصفوا النظام البعثي العلوي بـــ "الكافر"، "المهرطق" و"الطائفي". وتحولت الحملة المناهضة للعلويين، التي بدأت بتظاهرات ضد إلحاد الإيديولوجية البعثية في أواخر الستينات، الى عنف بعد تدخل سوريا في الحرب الأهلية اللبنانية في العام ١٩٧٦. وتحركت حرباً أهلية قريبة في سوريا في العام ١٩٨٢، عندما قامت الدولة العلوية بإرسال الجيش السوري لسحق تمرد الإخوان المسلمين في مدينة حماه ما تسبب بمقتل ٢٠٠٠٠ شخص، كان عدد منهم من المدنيين الأبرياء. ولم يكن هناك على مدى ٢٠ عاماً إضطرابات كثيرة معادية للنظام في سوريا حتى حصول الإضطرابات الكردية التي حصلت مؤخراً حول القامشلي في العام ٢٠٠٤ ، والتي قمعها النظام بقسوة.

ومع رفض العرب السنة المتواصل للعلويين، سعى النظام السوري العلوي للحصول على أوراق إعتماد شيعية لنفسه. وأصدرت ٨ شخصيات دينية علوية في العام ١٩٧٣ إعلاناً مشتركاً صرح بأن العلويين "شيعة إثني عشرية يتمسكون بتعاليم علي والقرآن". وبشكل مشابه في العام ١٩٧٣، أكد موسى الصدر، الإمام الشيعي القيادي في لبنان والذي كان رئيساً للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان، بأن العلويين، عقائدياُ، هم بمثابة شيعة. وفي أواخر الثمانينات، وفي الوقت الذي رد فيه النظام العلوي التمرد العربي السني العنيف، قدمت الجمهورية الإسلامية الإيرانية الناشئة حديثاً دعماً خطابياً، داعمة بذلك الفكرة بأن العلويين هم شيعة. وإستمرت هذه السياسة بعد موت حافظ الأسد في العام ٢٠٠٠ وحلول إبنه بشار الأسد مكانه. وبشكل مثير للإهتمام، تم دعوة عدد من رجال الدين الشيعة من إيران ولبنان لحضور إحتفالات في قرىً علوية، في الوقت الذي تم فيه إرسال شبان علويين لحضور جلسات بحوث شيعية في إيران في السنوات

الأخيرة. وكان هناك عدد متزايد من الزوار الشيعة الإيرانيين الى مقام السيدة زينب بنت علي الشيعي الموجود في دمشق، كما قام بذلك منفيون عراقيون شيعة يعيشون في سوريا.

أما مدى الأثر الطيب الذي كان لهذا الوضع الكلامي وهذه السيطرة الدينية على تعزيز شرعة النظام العلوي في سوريا أو الشرق الأوسط، بشكل الأوسع،فهذا أمر غير واضح. وإن كان هناك من أمر، لجهة الإدعاء بأنهم شيعة، فهو تأكيد العلويين السوريين على عدائية الأكثرية السنية العربية السورية. أما الأنظمة العربية السنية في أماكن أخرى من الشرق الأوسط، كما هو الحال في العربية السعودية والخليج الفارسي، فبالكاد تعتبر منجذبة الى فكرة دعم نظام شيعي في دمشق. كما أن إدعاء الهوية الشيعية لا يعوض شيعة العراق عن مساندة دمشق لصدام حسين في العام ٢٠٠٣ والخسائر التي تكبدوها على أيدي مقاتلين سنة عرب كانت سوريا قد دعمتهم منذ ذلك الحين. أما بالنسبة لإرتباط دمشق مع مقتدى الصدر، الزعيم العراقي الشيعي المحارب، فإن ذلك مستخلص، وبشكل رئيسي، من معادلتهما المشتركة للأمركة أكثر مما هو مستخلص من أي رابط شيعي.

إن إستراجية البقاء للنظام السوري غير مبنية على الكلام وإنما على "السياسة الواقعية". فأشد حلفاء سوريا مصداقية هما إيران وحزب الله، وذلك بسبب مصالح إستراتيجية مشتركة وليس مذهبهم الشيعي المشترك المزعوم. فكل واحد منهم بحاجة للآخر لدرأ ما يعتبره محاولة أميركية– إسرائيلية لتفتيت مواقعهم، سواء بدفع سوريا الى خارج لبنان، فرض عقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي أو تشجيع الحكومة اللبنانية على نزع سلاح حزب الله. وتم الإعلان عن تشكيل " جبهة مشتركة" بين إيران وسوريا بعدما أُجبر الجيش السوري على مغادرة لبنان في نيسان ٢٠٠٥ ، وهي جبهة تم تمتينها بإتفاقية إيرانية– سورية في حزيران ٢٠٠٦.

وفي نفس الوقت يعلم النظام السوري أن عليه نشر رهاناته، ما يعني لم هو متنبه الى أن العنصر الشيعي لهوية النظام ليس بارزاً للغاية بحيث يُبعد الدول السنية. فدمشق لا تزال بحاجة لبلدان مثل العربية السعودية وتركيا تقف الى جانبها وتؤيدها، رغم أنها كانت في حالة خصام ونزاع معهما في الماضي. إن صلات كهذه تمكن دمشق من درأ الضغط الأميركي والدولي عنها، تحديداً بما يتعلق بجريمة قتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥ ، وهي جريمة سوريا متورطة بها بعمق. إن هذه العلاقات مع دول معتدلة لا تعني بأن سوريا قد تبنت سياسة معتدلة ، إنما يعني بأن تسعى للحصول على الغطاء الذي بإمكان هذه الدول تأمينه لها، كما أنه بمثابة خيار إحتياطي إذا ما أثبت تحالفها مع حزب الله وإيران بأنه مكلف جداً.فبالنسبة لسوريا تعتبر مصلحة الدولة توجهاً أكثر أهمية من دورها المفترض في " هلال شيعي".

التحول الفريد لشيعة لبنان

لقد كان للشيعة في لبنان تجربة فريدة في الشرق الأوسط العربي، ما يجعتهم، وبشكل لافت، مختلفين عن الشيعة في أي مكان آخر في المنطقة. وبالرغم من سياسات التمييز تاريخياُ ضدهم، لم يعاني اللبنانيون الشيعة من الإضطهاد الذي عانته مجتمعات شيعية أخرىز فعلى خلاف شيعة العراق، شارك شيعة لبنان على الدوام في النشاط السياسي الوطني لأجيال عديدة، بداية من خلال رؤسائهم الإقطاعيين لكن مؤخراً من خلال حركاتهم الشعبية كأمل وحزب اللهز وبالنتيجة، وبرغم كونهم أقلية في لبنان، فقد تحولوا من جمهور سلبي، منقسم و "محروم" الى مجتمع متحرك سياسياً، قوي، وواثق. ولم يصبح اللبنانيون الشيعة القوة الإجتماعية العسكرية الأقوى في لبنان فقط، إنما تحدوا، وبنجاح، الولايات المتحدة (١٩٨٣–١٩٨٤)، وإسرائيل (١٩٨٣– ٢٠٠٠ ومرة أخرى في العام ٢٠٠٦). فللشيعة تأثير على مستقبل بلادهم ، ربما أكبر من أي تأثير لأي مجتمع آخر.

وقد إستفاد شيعة لبنان من واقع أن الدولة العثمانية لم تكن معادية للشيعة في الخارج. بالواقع لقد سمح العثمانيون للمجتمعات الشيعية في لبنان بأن تتم معاملتهم بإحترام أكبلر من ذلك الذي كان لشيعة العراق، مع نتائج هامة طويلة الأمد. وبإستقرارهم في المنطقة في القرن العاشر ، أسس الشيعة مركزاً دينياً هاماً في جبل عامل (جنوب لبنان اليوم) ما ساعد على تطوير التعليم الشيعي. وفي النهاية رسخ المذهب الشيعي نفسه أيضاً في سهل البقاع شرق لبنان. وخلال الفترة الممتدة ما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، لعبت عائلات شيعية عديدة، أهمها عائلة حرفوش، دوراً هاماً في المنطقة الواقعة حول بعلبك في سهل البقاع بصفتهم جامعي ضرائب وولاة محليين من قبل العثمانيين. وقد تحدوا ، من وقت لآخر، حتى رؤساء الإقطاع العثماني. وبحلول العام ١٨٦١ وضعهم العثمانيون تحت شكل من أشكال السيطرة، مع موفد شيعي واحد موجود في المجلس الإداري المؤسحديثاً آنذاك لمتصرفية جبل لبنان المستقلة ذاتياً (التي لم تشمل جبل عامل).

إن التوجه التاريخي لشيعة لبنان هو أنهم كانوا دوماً جزءاً من الدولة، حتى ولو كان وضعهم متخلفاً. إذ كانوا يأتون بعد السنة في سلم الدرجات، كما كان غير المسلمين، وبمعنى ما شعروا بأن موقعهم كان أقل من المسيحيين حيث لم يكن لديهم المكانة الرسمية لمجتمع ديني منفصل. وقد بدل الفرنسيون هذا المسار التاريخي عندما إحتلوا لبنان في العام ١٩١٨ وأنشأوا آنذاك، بتشجيع مسيحي ماروني ، لبنان الكبير في العام ١٩٢٠ . وقد رفض عدد من الشيعة ، بداية، الترتيب السياسي الجديد الى حد كبير لأنه مثل هيمنة مارونية وفرنسية. أما الفرنسيون، على كل حال، فقد تمكنوا من الفوز بهم عن طريق إعطاء زعماء شيعة تعيينات إدارية – سياسية، خاصة في البرلمان البديل، أي المجلس التمثيلي. علاوة على ذلك، تم إعطاء الشيعة في العام ١٩٢٦ وضع المجتمع الديني المعترف به مع نظام شرعي مستقل خاص بهم. ونجحت السياسة الفرنسية. وعلى خلاف السنة اللبناتيين، دعم الشيعة الدستور اللبناني عام ١٩٣٦ الذي كان من المفترض أن يجعل من لبنان دولة مستقلة بعد فترة إنتقالية مدتها ثلاث سنوات.

وأخرت الأزمة المتنامية في أوروبا والحرب العالمية الثانية الإستقلال اللبناني. وفي الوقت الذي إستعد فيه اللبنانيون لرحيل الفرنسيين النهائي، إجتمع قادة البلاد في العام ١٩٤٣ للتوافق على إتفاق رسمي لتقاسم السلطة، الميثاق الوطني غير المدوَّن. فالشيعة، الذين كانوا يشكلون حوالي ٢٠% من سكان لبنان بحسب إحصاءات عام ١٩٣٢، فقد عُين لهم منصب رئيس البرلمان بالإضافة الى تمثيل حصصي في البرلمان والإدارة العامة. وبالرغم أن هذا الأمر وضع الشيعة في المرتبة الثالثة من التسلسل الهرمي للبنان، بعدما أخذ الموارنة الرئاسة والسنة رئاسة الوزراء، فإن ذلك أدى الى دمج إضافي للدور الشيعي في هيكلية السلطة في لبنان.أما الظرف الإجتماعي– الإقتصاي للشيعة فقد ظل، على كل حال، غير مطور. فالفرنسيون، وبعد ذلك لبنان لبنان المستقل الماروني الهيمنة الى جانب زعماء إقطاعيين وقادة دينيون في المجتمع الشيعي، لم يظهروا إهتماماً كبيراً بضمان حصول الشيعة على حصتهم العادلة بما يتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية. وعندما بدأ الإقتصاد اللبناني بالتغير، هاجر كثير من الشيعة الفقراء من قراهم وبلداتهم الصغيرة الى بيروت حيث أصبحوا مجموعة هامشية إقتصادياً. وسافر البعض الى الخارج، تحديداً الى غرب أفريقيا. وما أن تطور الإقتصاد اللبناني، بدأ هؤلاء الشيعة، المحرومون من القيادة السياسية التي بإمكانها تلبية حاجاتهم الإجتماعية – الإقتصادية، بدعم أحزاب وطنية، علمانية أو إشتراكية كانت قد وعدت بإنشاء مجتمع مساواة لا طائفي.

وقد إستدعت هذه النشاطات في مجتمع كان يختبر تغييراً إجتماعياً وإقتصادياً سريعاً نوعاً من قيادة ديناميكية لم تكن القوى التقليدية قادرة على توفيرها. وبرزت تلك القيادة في النهاية في شخصية كاريزمية هيي موسى الصدر. إذ وصل موسى الصدر، الإمام المولود في قم / إيران المركز الأساسي للتعاليم الشيعية، الى لبنان في العام ١٩٥٩. وبعد عقد من ذلك، أي في العام ١٩٦٩، وبظل إعتراضات من رجال الدين شيعة آخرين وزعما موجودين، أسس موسى الصدر المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى وأصبح رئيساً له. وأستمر بناء مؤسسة موسى الصدر في العام ١٩٧٤ عندما أنشأ" حركة المحرومين". وفي السنة التالية، مع إنحدار لبنان في حرب أهلية، أسس الصدر ميليشياه أفاج المقاومة اللبنانية، المعروفة بإسم " أمل". وقد سمحت هذه المؤسسات للمجتمع الشيعي بأن يكون لهم هوية مستقلةعن الوصاية السنية التي كانت مورست تاريخياً عليهم. علاوة على ذلك، أنشأ موسى الصدر آليات رعت وعززت الهوية الدينية– الثقافية للشيعة وعززت شعور الثقة

بالذات وبالسلطة السياسية. وساهمت الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٠- ١٩٩٠)، التدخل العسكري السوري في لبنان عام ١٩٧٦، الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩، والغزو والإحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان (١٩٨٢-٢٠٠٠)، والى حد كبير، بجعل الشيعة البنانيين راديكاليين وتعميق شعورهم بالإعتماد على النفس.

ولم يعش موسى الصدر ليشاهد التأثيرات الطويلة الأمد لبناء مؤسسته. فقد إختفى في العام ١٩٧٨ عندما كان يزور ليبيا. ولا تزال مسألة إزالته غير المفسرة من المشهد السياسي قضية سياسية بالنسبة لشيعة لبنان. وتطورت حركة أمل من دون موسى الصدر الى حركة أجتماعية- سياسية. وتمثل أمل، التي يقودها منذ العام ١٩٨٠ نبيه بري، وهو محام شيعي ولد في غرب أفريقيا، مصالح الطبقة الوسطى العلمانية الى حد كبير، كما تعرب أيضاً عن رغبتهم بالإندماج الكامل في المجتمع اللبناني وتلقي حصة عادلة من السلطة السياسية والكعكة الإقتصادية- الإجتماعية.

وأثبتت قيادة أمل لشيعة لبنان أنها قصيرة الحياة. إذ وضع الإسلاميون الراديكاليون الشيعة أمامهم، بوحي من الثولرة الإسلامية الإيرانية في العام ١٩٧٩، أجندة للإندماج مختلفة بشكل جوهري: تأسيس دولة إسلامية شيعية لبنانية على نسق الجمهورية الإسلامية الإيرانية. فبدلاص من السعي لأن يكونوا جزءاً من لبنان، أراد هؤلاء الإسلاميون من الشيعة تحويل لبنان. وبدأ هؤلاء الإسلاميون الراديكاليون الشيعة، معظمهم رجال دين، عملهم من مؤسسات منفصلة. وإنفصل أحد رجال الدين، هو حسين الموسوي، عن أمل لتأسيس " أمل الإسلامية". وتشكلت كتلة أكثر أهمية حول محمد فضل الله، وهو رجل دين عراقي المولد، وأتباعه اللبنانيون الشيعة، الذين درسوا في النجف، المدينة العراقية المقدسة، وكانوا مرتبطين بحزب العوة، الحزب الإسلامي الشيعي الأقدم للعراق. وأسس رجال الدين هؤلاء في العام ١٩٨٢ حزب الله. وكان الحزب الجديد بقيادة أمين عام موجه من قبل "مجلس الشورى" الديني. وكان أول أمين عام للحزب الشيخ صبحي الطفيلي، الذي خلفه في العام ١٩٩١ عباس الموسوي. وعقب إغتيال إسرائيل لعباس الموسوي في شباط ١٩٩٢ ، إستلم الأمانة العامة الشيخ حسن نصرالله الذي قاد المنظمة منذ ذلك الحين. وسجل حزب الله، المنظم جيداً مع دعم إيراني كثيف، نجاحات عسكرية هامة ضد إسرائيل والولايات المتحدة. وكان دور حزب الله، بصفته القوة اللبنانية الرئيسة المعارضة للإحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، يعني بأن شعبيته بين أوساط اللبنانيين الشيعة قد غطت على تلك التي لأمل، منافسته العلمانية، المعتدلة، الأقل قتالية. وتحولت المنافسة بين المجموعتين الى عنف من العام ١٩٨٧ وحتى العام ١٩٨٩، ما تسبب بسقوط مئات الضحايا، وتم التوصل الى هدنة بين أمل وحزب الله بفضل وساطة إيرانية وسورية، مع إمتلاك ، وبوضوح، اليد العليا.

وبالرغم أن حزب الله خرج من الحرب الأهلية اللبنانية بصفته القوةالعسكرية السياسية الرئيسية في أوساط الشيعة، فقد تم الحفاظ على موقع أمل بسبب إستعداد بري الكبير لأن يكون براغماتياً سياسياً. وأمنت أمل لنفسها مكسباً سياسياً عندما وافق بري على المشاركة في ترتيب ما بعد الحرب الأهلية الناشئ بمقتضى إتفاق الطائف الذي رعته العربية السعودية، وهو إتفاق عدَّل ميثاق ١٩٤٣ الوطني لصالح المجتمعات الإسلامية التي تشكل الأكثرية الآن. وهدف الطائف الى إنهاء الطائفية المؤسساتية للبنان بشكل تدريجي. أما في الفترة الإنتقالية، على كل حال، فكان من المفترض إصلاح وتقويم الطائفية. وتزايد التمثيل الشيعي في الحكومة اللبنانية من وزير واحد ما قبل لحرب الأهلية الى ٥ وزراء (إثنان من أمل، إثنان من حزب الله وشيعي واحد مستقل، هو فوزي صلوخ الذي يميل نحو حزب الله).

وإرتفع عدد النواب الشيعة في البرلمان الى ٢٧ نائباً من أصل ١٢٨ (١٢ منهم من حزب الله، ١١ من أمل و٤ مستقلين) ، مقارنة مع ١٧ مقعداً من أصل ٩٩ كانت مخصصة لهم قبل الطائف. كما نال الشيعة عدد أكبر من المناصب في الدوائر البيروقراطية وحصلوا على موارد أكثر تم تخيصها لأماكن ومواقع شيعية. وأصبحت أمل لفترة، رغم أنها ليست القوة الشيعية الأقوى، الممثل السياسي الأبرز للمجتمع الشيعي، وأصبح بري رئيساً للبرلمان وتمتع بسلطة أوسع في منصبه من أسلافه الشيعة. كما أصبح أيضاً عضواُ في الترويكا اللبنانية الحاكمة، مع الرئيس الماروني ورئيس الوزراء.

ورفض حزب الله بداية، الحديث العهد بتفوقه العسكري على أمل، إتفاق الطائف من حيث أنه قسم البرلمان مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، رغم عودة رجحان وزن التمثيل الإسلامي بإتجاه الشيعة بعيداً عن السنة. وإعتبر حزب الله الطائف، الذي كان لا يزال ملتزماً بهدفه الإيديولوجي الإسلامي بخصوص جمهورية لإسلامية لبنانية، بمثابة وثيقة تسوية مفرطة. خصوصاً مع دور حزب الله المستمر بمحاربة الإسرائيليين. في كل الأحوال كان حزب الله مقيداً بإستبدال موقفه بسبب حامييه، إيران وسوريا. ودعمت سوريا إتفاق الطائف في حين كانت السياسة اللإيرانية، عقب إنتهاء الحرب العراقية- الإيرانية وموت آية الله الخميني، أقل إيديولوجية في توجهها.

إن توفر أمل كقوة وازنة مضادة والصعوبة العملية بقلب الطائفية السياسية كان يعني بأن حزب الله قد غير مسلكه وسياسته وتبنى سياسة أقل مواجهةً. إذ قرر حزب الله العمل ضمن النظام الى جانب مجتمعات أخرى، بما فيها الطوائف المسيحية، زذلك لتغيير البنية الطائفية للبنان تريجياً من خلال الثقافة والحوار. وبالتنسيق مع أمل، شارك حزب الله في ٤ إنتخابات برلمانية بعد إنتهاء الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٩٢-١٩٩٦-٢٠٠٠-٢٠٠٥). وإرتفع تمثيل حزب الله في البرلمان من ٨ مقاعد في الغام ١٩٩٢ الى ١٤ في العام ٢٠٠٥، ما أعطاه أكثرية ال٢٧ مقعداً المخصصة للشيعة. وكان هناك نموذج مشابه في الإنتخابات البلدية عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٤ والتي حصل من خلالها حزب الله على أكثرية الأصوات. وإنضم حزب الله وأمل، بتشجيع سوري، الى حكومة فؤاد السنيورة في العام٢٠٠٥ عقب الإنسحاب العسكري السوري، وذلك بتولي حزب الله لمنصبين وزاريين وأمل لثلاثة. وكانت هذه المرة الأولى التي كان حزب الله ممثلاً فيها في الحكومة. أما حزب الله فقد وافق، بشكل ظاهر، على السماح لأمل، المنظمة المنافسة له التي كان لها خبرة جكومية أطول، بأن يكون لها عدد مقاعد أكثر في الحكومة. وبحسب ما يقول إسحاق نقاش، فقد "أشار هذا الأمر الى رغبة المنظمة بأن تصبح أكثر إنخراطاً قي السياسة الوطنية".

وبرغم خطأه الفادح بداية حول إتفاق الطائف، الذي جعل اللبنانيين، بمعظمهم، يرحبون به بسبب الحرب المرهقة، فإن إنجاز حزب الله العسكري في إجبار إسرائيل على الرحيل عن لبنان في العام ٢٠٠٠ وسجله الخالي من الفساد وأجندته الإجتماعية- الإقتصادية الشعبية جعلت من الحزب من ذلك الحين القوة السياسية الأقوى في أوساط الشيعة وفي لبنان عموماً. كما يبدو حزب الله بأنه قد خفف وعدَّل من أجندتهالسياسية، رغم أنه لا يزال من غير الواضح إن كان ذلك تعديلاً مؤقتاً، إستراتيجياً، أو دائماً. فهناك جدل قوي مطروح يقزل بأن حزب الله سوف يستخدم ، في النهاية، الأكثرية الشيعية للشعب اللبناني، المجتمع الذي تقدر نسبته بـــ ٤٠% من سكان لبنان الآن، لتبديل النظام الطائفي لصالحه.وقد تقدم قادة حزب الله الإيديولوجيين الأساسيين، فضل الله، القائد الروحي للحزب، الشيخ مهدي شمس الدين، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ونصرالله بتغييرات إنتخابية في لبنان تسمح بتفويض الشيعة. إذ إقترحوا إزالة نظام الدوائر الإنتخابية الذي يعزز الطائفية وإستبداله بنظام القائمة الوطنية. بالإضافة الى ذلك دعا شمس الدين لأن يكون الرئيس منتخباً بتصويت وطني، الأمر الذي سيحول المنصب، عملياً، من منصب ماروني الى منصب يتولاه مسلم على الأرجح. إن تغييرات كهذه قد تحول لبنان من دولة متنوعة طائفياً الى دولة يهيمن عليها الشيعة ، كما أصبح عليه الحال في العراق منذ العام ٢٠٠٣.

وكما أثبتت المفاوضات حول الطائف، فإن قدلرة حزب الله على التأثير بتغييرات كهذه تعتبر محدودة بسبب تنوع الشيعة اللبنانيون، وتحديداً الإعتراضات المحتملة من قبل العلمانيون الشيعة، معالرضة لبنانيين آخرين، وكذلك موقف سوريا. فسوريا ترغب، وبوضوح، بإستعادة نفوذها في لبنان عقب إنسحاب جيشها في نيسان ٢٠٠٥. وعلى كل حال فإنها قد لا ترحب بدولة إسلامية شيعية في لبنان لأن ذلك قد يشعل الأكثرية الإسلامية السنية في سوريا ضد أقليتها العلوية الحاكمة. وبأسلوب مشابه ، تعلم سوريا بأنها ستحتاج دوماً الى دول عربية سنية مثل العربية السعودية، التي ستبتعد عنها مع صعود سلطة شيعية في لبنان. ولذلك فإن السياسة بالنسبة لسوريا هي التوازن بالمحافظة على تأثير وقوة حزب الله بحيث تتمكن من تحييد التهديد الإسرائيلي، لكن من دون أن يكون قوياً بحيث يصبح قوة طاغية في السياسة اللبنانية ما يؤدي الى إبتعاد المسلمين السنة ودول عربية أخرى عنها. أما بالنسبة لإيران، في المقابل، فإن ما يهم هو فائدة حزب الله ضد إسرائيل، الأمر الذي يحمل في طياته درجة من التأزم في التحالف السوري- الإيراني عندما يتعلق الأمر بلبنان. فالدعم الإيراني لحزب

الله غير مشروط، فطهران أقل إهتماماً من سوريا بموقع حزب الله الداخلي في لبنان وفي نشر إيديولجيته. لذلك سوف تبقى علاقات حزب الله– إيران وثيقة طالما أن حزب الله قادر على المحافظة على قدرته العسكرية. فلو أن إحدى النتائج النهائية لحرب إسرائيل– حزب الله في العام ٢٠٠٦ كانت نزع سلاح حزب الله وإجباره على التركيز على أنشطته السياسية والإجتماعية، لكانت العلاقات مع إيران قد ضعُفت.

الجناح الشرقي لـ "الهلال الشيعي": دول الخليج

يفتقر الجناح الشرقي لما يدعى ب" الهلال الشيعي"، أي الكويت، البحرين، وشرق العربية السعودية، الى التناغم والإنسجام، كما أنه أقل عرضة للتوجهات الإيرانية من الجناح الغربي. أما النموذج المتعلق بالشيعة العرب الشرقيين فهو الإندماج في الدولة وتفضيل التوجيه الديني الأكثر إعتدالاً للسيد السيستاني في العراق من ذلك الذي لخامنئي إيران.

شيعة الكويت: نحو إندماج أفضل

إن موقف شيعة الكويتإستثنائي بسبب السياسة الليبرالية نسبياً لعائلة الصُباح الحاكمة. إذ يشكل الشيعة حوالي ٣٠ % من سكان الكويت الذين يصل عددهم الى أقل من مليون نسمة حاملي الجنسية الكويتية– فالباقون الذين يقترب عددهم من الثلاثة ملايين نسمة هم من المغتربين. وقد وضع آل الصُباح شيعة الكويت على قدم المساواة مع الأكثرية السنية، أما الشيعة فقد عملوا، وتكراراً حتى، كحلفاء سياسيين لآل الصُباح، الذين سمحوا للشيعة بدخول البرلمان في العام ١٩٦٢، بعد عام من حصول الكويت على الإستقلال التام من بريطانيا. كما منح آل الصُباح الشيعة أيضاً الحرية الدينية والعباديةالكاملة بالإضافة الى فرص إجتماعية – إقتصادية هامة.

لقد كان المجتمع الشيعي الكويتي المؤلف من أصول عربية وفارسية محظوظاً تاريخياً، متمتعاً بمكانة سياسية وحرية دينية هي الأفضل في أي بلد من البلدان العربية للخليج الفارسي. فسلالسة الصُباح، حكام الكويت، هم مشايخ عشائر سنية من الجزيرة العربية شكلوا إمارة الكويت في منتصف القرن الثامن عشربظل الحكم العثماني الإسمي، زمن ثم عززوا حكمهممع الحماية البريطانية بعد أواخر القرن التاسع عشر. وقد أدت براغماتية آل الصُباح، نفوذ البريطانيين وطبيعة المجتمع الشيعي الكويتي المنقسم عرقياً والضعيف سياسياً، الى خلق سياق يتمكن من ضمنه الكويتيون السنة من ممارسة سياسة تساهل وتسامح غائبة في أماكن أخرى.

أما النتيجة فكانت عملية إندماج لافتة، تحديداً لأولئك الشيعة من التجار الذين يشكلون الطبقة الوسطى والغنية، الإخصائيون والموظفون العامون. وللشيعة رهان واضح على إستقرار وإزدهار الكويت، أما معتقداهم الدينية فكانت ذات تنوع أكثر إعتدالاً مرتبط بالسيستاني في العراق.

وكانت هناك أقلية بين شيعة الكويت الذين كانوا محاربين دينيين وسياسيين وتبنوا المفهوم الإيراني المتعلق "بولاية الفقيه". وكانت هذه الأقلية متأثرة بالثورة الإيرانية والحرب العراقية– الإيرانية اللاحقة (١٩٨٠ –١٩٨٨) التي من خلالها دعمت الكويت عراق صدام حسين. وبدأ هؤلاء الشيعة الكويتيون المحاربين القيام بتظاهرات وأعمال الشغب والإرهاب، ضد نظام آل الصُباح والمصالح الغربية في الكويت. ففي العام ١٩٨٥، على سبيل المثال، حاول المحاربون الشيعة، بمساعدة شيعة عراقيين ولبنانيين، إغتيال الأمير الشيخ جابر الصُباح. وردت السلطات بإجراءات قاسية معتقلة بعض الشيعة من الكويتيين وغيرهم على حد سواء، وإصدار عقوبة الموت بحقهم.

وبالرغم أن الدولة أمسكت عن فرض أي عقاب جماعي على المجتمع الشيعي، فقد أنتجت المحاولة الفاشلة ضد حياة الأمير وردة فعل الدولة أزمة مجتمعية داخلية مؤقتة وإنهيار الثقة بين السنة والشيعة الكويتيين.
وأثبت ذلك التشوش في العلاقات المجتمعية الداخلية الجيدة والمختلفة بأنه قصير الحياة. فإنتهاء الحرب العراقية– الإيرانية، والموقف المنضبط لإيران ما بعد الحرب والإحتلال العراقي للكويت في آب ١٩٩٠ أعاد إصلاح الإنقسام السني– الشيعي المؤقت للكويت. إذ قاوم الشيعة والسنة، على حد سواء، إحتلال العراق الوحشي دافعين ثمناً باهظاً متساو لذلك. وفي أعقاب تحرير الكويت في العام ١٩٩١، إنقلب الكويتيون على العرب الأجانب الذين أُعتبروا متعاونين مع الإحتلال العراقي، تحديداً الفلسطينيين. وبالمقابل تقبل سنة الكويت الشيعة كمواطنين مخلصين، في حين تشجع الشيعة بسبب تغييرات سياسية ما بعد تحرير بالمشاركة والإندماج أكثر في المجتمع والنشاط السياسي الكويتي. ومن بين هذه التغييرات، التي كانت هامة بالنسبة للدول العربية في الخليج الفارسي، تحرر المرأة. إذ عينت السلطات إمرأة في الحكومة ، وهناك إمرأتان الآن في المجلس البلدي لمدينة الكويت.
وعلى عكس بعض التوقعات، عززت الإطاحة الأميركية بنظام صدام حسين في العراق العام ٢٠٠٣ عملية الإندماج الشيعي في الكويت وهمشت المحاربين الشيعة الموالين لإيران. أما الدينامكية في الكويت هي بصدد دفع عملية دمج الشيعة قدماً وترادفياً مع سياسات الدمقرطة الرسمية، الأمر الذي عزز المشاركة الشيعية في المجتمع والسياسة الكويتية. فالتيار الشيعي المهيمن في الكويت هي الحركة الشيرازية المعتدلة، التي نُظمت في أواخر العام ٢٠٠٤ لتعزيز الدولة الكويتية وتحييد التيار الشيعي المحارب الأصغر حجماً الموالي لإيران. وبالنتيجة فإنه من غير المرجح أن تحصل العناصر الشيعية الموالية لإيران على نفوذ. بالواقع، كلما أصبحت إيران أكثر حزماً، سواء بتعزيز ونشر الأسلمة أو من خلال برنامجها النووي، كلما كانت مسألة حشد الشيعة الكويتين حول قضيتها أقل ترجيحاً. ولأن عدد من الشيعة الكويتيين يؤيدون تعايشاً سلمياً بين الشيعة والسنة في دول الخليج الفارسي، بما في ذلك العراق، فإن ردة الفعل الأرجح لشيعة الكويت تجاه سياسة إيرانية مقبلة قد تكون شعورراً معادياً لإيران.
وبشكل مشابه، فإن الموقف المعتدل المؤيد للتعايش لشيعة الكويت يعني بأنهم بعيدون الى حد كبير عن الرسالة القتالية للزعيم الشيعي في العراق الشاب مقتدى الصدر. فإذا ما إستولى مقتدى الصدر في أي وقت من الأوقات عل السلطة في العراق، فإنه قج يحاول إستخدام أتباعه الشيعة الكويتيين القلة جداً لزعزعة إستقرار الكويت وربما يسعى الى دمج الكويت مع العراق.
إن رهاناً كهذا بالنسبة للكويت يعتبر معقولاً ظاهرياً بالكامل بسبب الإيديولوجية الدينية الشيعية الراديكالية لمقتدى الصدر، معاداته للأمركة، والمزاعم الحدودية العراقية القديمة بشأن الكويت. إذ من المجح أن يتم تحييد الجانب الديني لإيديويجية مقتدى الصدر بسبب واقع تأثر شيعة الكويت بالأوساط الدينية العراقية المعتدلة للنجف وكربلاء، حيث درس عدد من رجال الدين الشيعة الكويتيين.

شيعة البحرين: العراق كنموذج؟

إن إحدى الدول الموجود الموجودة في الخليج الفارسي المعرضة بشكل حقيقي للإضطرابات من قبل سكانها الشيعة هي البحرين، حيث لا تزال الأكثرية الشيعية تناضل للحصول على حصتها من الكعكة السياسية والإقتصادية. ورغم أنه كان هناك بعض التحسينات الضئيلة في السنوات الأخيرة، فإن شيعة البحرين الذين يشكلون ٧٠ % من شعب البحرين المقدر تعداده بحوالي ٤٦٥٠٠٠ نسمة، لا يزالون أكثرية محرومة. فالبحرين، الدولة الخليجية الأصغر، تعتبر، إستراتيجياً، إحدى أهم الدول بالنسبة للولايات المتحدة، حيث أنها توفر قاعدة عسكرية للأسطول الخامس البحري الأميركي على أراضيها.

وكان تطور الإقتصاد البحريني العامل الأهم في تحسين مصير شيعة البحرين. إذ عانت الأكثرية الشيعية، على مدى أجيال، من إضطهاد وحشي على أيدي آل خليفة حكام البحرين، وهي عشيرة سنية من قطر. وتحسنت الظروف عقب إكتشاف الموارد النفطية في العام ١٩٣٢، ونال كثير من الشيعة على خدمات تعليمية وصحية متطورة، وغيرها أخرى. وقد وفر الوجود البريطاني أيضاً مرحلة مركزية للوحدة الداخلية. إذ إنضم ناشطون شيعة الى أصدقائهم السنة في حركات قومية عربية، وأحياناً شيوعية، للقيام بحملة لأجل دستور وبرلمان منتخب وإنهاء الحكم البريطاني. وكانت المشكلة في البحرين التصادم بين الموقف المتحفظ لنظام آل خليفة والتشدد الشيعي الذي أعقب، بوقت قصير، الثورة الإسلامية في إيران العام ١٩٧٩. فآل خليفة كانوا إصلاحيين ضنينين يحملون الضغينة. وفي العام ١٩٧٣، وبعد عامين من إستقلال البحرين، إستهل أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان عملية ديمقراطية بتأسيسه المجلس الدستوري وبرلمان، منتخب جزئياً، مؤلف من ٤٤ عضو برلماني ضم عدداً من الشيعة.كما جلب أمير البحرين الشيعة الى الحكومة. ظاما بالنسبة للبرلمان، الذي كانن قيمن عليه كتلة علمانية سنية– شيعية مختلطة، فقد إشتغل بشكل جيد لفترة من الوقت. ومن بين الأعضاء الستة المنتخبين للكتلة الدينية الشيعية كان هناك رجل الدين الشيخ عبد الأمير الجمري، الذي برز لاحقاً بصفته القائد الديني الشيعي الرئيسي. وفي كل الأحوال كان الأمير قلقاً من أن تصبح سلطاته التامة مقيدة بالبرلمان فقام، بتشجيع من السعوديين، بحله في العام ١٩٧٥.

وبالبناء عاى الإحباط المستشعر في البحرين بسبب قصر أمد التجربة الديمقراطية، قدمت الثورة الإسلامية في إيران العام ١٩٧٩ للأكثرية الشيعية في البحرين نموذج دولة تحررهم وتمثل هويتهم. اما القوة الإضافية لردة الفعل هذه فكانت السياسة الثورية للنظام الإسلامي في إيران، الذي لم يضيع وقتاً بالتحريض على الإرهاب وتوجيهه بواسطة شيعة بحرينيين ضد دولة البحرين. علاوة على ذلك ، وكحكومات عربية أخرى في الخليج الفارسي، دعمت البحرين العراق في حربه ضد إيران، ما جعلها هدفاً للإنتقام الإيراني.

وأنشأت إيران "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" في العام ١٩٨١، وهي مجموعة من المحاربين الشيعة البحرينيين سعت الى الإطاحة بالأمير وزرع جمهورية إسلامية. وقمع النظام البحريني بقسوة هؤلاء المتمردين الشيعة ولعب الورقة الطائفية لإبراز الشيعة، عموماً، على أنهم "طابور خامس" إيراني، ليفرقوا بذلك السنة عن الشيعة. وتبنى عدد متزايد من سنة البحرين المحافظين خط الحكومة هذا، رافضين الموقف المتخذ من قبل ليبراليين سنة يقول بالدمقرطة الذي سيدمج الشيعة. وبدلاً من ذلك أبرز المحافظون السنة الديمقراطية على أنها وسيلة الشيعة للإستيلاء على السلطة في البحرين. ومع دعم هؤلاء السنة المحافظين فرض النظام قيوداً لا بأس بها وتمييزاً عنصرياً قاسياً على التمثيل السياسي الشيعي، التوظيف، التعليم، ولأول مرة في تاريخ البحرين، على حرية العبادة الدينية الشيعية. وعقب الضائقة الإجتماعية – الإقتصادية المتنامية في قرى البحرين بدأ عدد من الشيعة إنتفاضة من العام ١٩٩٤ وحتى العام ١٩٩٨. وإستخدم التمرد الحجارة معظم الأحيان وليس السلاح الناري. وإحتوت الحكومة الإضطرابات بنجاح وعاقبت عدد من الناشطين الدينيين الشيعة، بمن فيهم قائدهم الجمري. وسُجن ما يقارب الـــ ٦٠٠ (بحسب الحكومة) وحوالي٢٥٠٠ (بحسسب المعارضة) من الناشطين الشيعة في كانون ثاني ١٩٩٥، مع عمليات إعتقال إضافية عقب الصدامات التي حصلت كانون ثاني ١٩٩٦. وكان النظام ناجحاً بالقسم الأكبر من عمله وتضاءل تأثير إيران على شيعة البحرين.

وبدأت فترة إنفراج بين النظام والشيعة بعد إرتقاء أمير جديد الى سدة السلطة هو حمد بن عيسى آل خليفة. وأبتعدت السياسة الرسمية عن القمع وإتجهت نحو الدمقرطة والليبرالية. وأُستعيد البرلمان في العام ١٩٩٩ وطُرحت إصلاحات سياسية وإجتماعية، بما فيها حق تصويت المرأة. أما الأمر الأهم بالنسبة للعلاقات المجتمعية الداخلية، فقد أعلن النظام عفواً عاماً عن السجناء السياسيين والمنفيين، الذين كانوا بمعظمهم من الشيعة. أما المجموعات الشيعية الرئيسية، الممثلة بمنظمة" الوفاق" (المجتمع الإسلامي الوطني)، وهي منظمة جامعة لمروحة من الجماعات الشيعية، فقد أهملت هذه الإصلاحات بصفتها " تجميلية". وبقيادة إثنين من مناصري الجمري، هما علي سلمان وعيسى قاسم، إحتجت منظمة الوفاق بالقول بأن البرلمان الذي عاد للإنعقاد رسمياً لم يكن هيئة مستقلة. ولذلك قاطع الشيعة إنتخابات ٢٠٠٢ البرلمانية.

كما شكت منظمة الوفاق، بما يتعلق بكل الحديث عن الإصلاح، من معاناة الشيعة من سياسة تمييز عنصري مستمرة، تحديداً في القطاع العام. وكان هناك مزاعم شيعية أيضاً بأن الحكومة كانت تحاول تبديل التوازن الديمغرافي في البحرين عن طريق منح الجنسية لمهاجرين عرب سنة أجانب، آملين بذلك أن تتآكل الأكرية الشيعية.
وأثبت الغزو الأميكي للعراق في العام ٢٠٠٣ بأنه نقطة تحول هامة بالنسبة لشيعة البحرين. وكان عدد من الشيعة غير المحاربين منجذبين الى نموذج القوة الشيعية البارزة في العراق، تحديداً الموقف المعتدل وشبه الدمقراطي للسيستاني. إن تفويض الشيعة من خلال صندوق الإقتراع هو إستراتيجية جذابة، بشكل مفهوم، بالنسبة لمعظم شيعة البحرين، وهو السبب تماماً الذي دعا النظام البحريني الى التفاعل بتقييده عملية الدمقرطة.
وإستوعبت البحرين وقع التطورات في العراق وخطاب الصراع السني- الشيعي، ربما أكثر من أي بلد آخر. ويبدو سنة البحرين أكثر إهتماماً بشأن فقدان السلطة منه بتعزيز الدمقرطة، كما يتبنى البعض مواقف شوفينية مناهضة للشيعة بشكل متزايد، إرث إستخدام السياسيات الطائفية من قبل النظام البحريني في الثمانينات.
وهناك بعض السنة البحرينيين يتناولون الآن وجهة النظر الوهابية التي تحتقر الشيعة بصفتهم مهرطقين دينيين وبيادق إيرانية خائنين سياسياً. ورداً على ملاحظة الرئيس مبارك في نيسان ٢٠٠٦ بأن الشيعة العرب موالون لإيران، طالب برلمانيون بحرينيون سنة أن ينكر شيعة البحرين علناً تحالفهم المزعوم مع إيران. وقد جعلت مشاهد العنف الطائفي المتنامي بين السنة والشيعة في العراق العلاقات المجتمعية الداخلية في البحرين أسوأ أيضاً. وكان هناك تظاهرات إحتجاج شعبية في البحرين عقب تفجيرات سامراء (الهجوم الكبير في العام ٢٠٠٦ والهجوم اللاحق على بقايا المقام المقدس في العام ٢٠٠٧)، مع تظاهر أكثر من ١٠٠٠٠٠ شخص عقب تدمير مقام سامراء المقدس في شباط ٢٠٠٦. أما ما إذا كان بإمكان النظام البحريني والشيعة الخاضعين له التوصل الى تسوية بين وجهات النظر المتضاربة فأمر لا يزال غير واضح. فما يعقد المسائل أكثر هو الإهتمام القوي لقوى خارجية بالسياسات الداخلية البحرينية. أما العربية السعودية التي دعمت بقوة النظام البحريني ضد الإنتفاضة الشيعية فستبقي عيناً ساهرة على التطورات، فهي لا تريد رؤية دولة شيعية ثالثةعلى حدودها (الى جانب العراق وإيران). وعلى الولايات المتحدة أيضاً، التي لها مصالح أمنية معينة في البحرين وإهتمامات أوسع في الخليج الفارسي، أن يكون لها وجهة نظر حول الترتيبات الداخلية المستقبلية للبحرين. وسيكون على السياسة الأميكية أن تشق طريقاً بين دعمها للدمقرطة، الأمر الذي قد يعني في السياق البحريني حكم الأغلبية الشيعية، وبين دعم " الوضع القائم" بقيادة السنة، الأمر الذي سيضمن النفاذ الأمني الأميركي الى البحرين.

الشيعة في العربية السعودية: مهرطقين أم سعوديين؟

كان شيعة شرق العربية السعودية، ولسنوات عديدة، مجتمع معزول ومقموع بقسوة. وقد تمتعوا، تاريخياً، بحكم ذاتي لفترات طويلة من الزمن، لكنهم عانوا منالإخضاع المتكرر من قبل الوهابيين، وهي حركة سنية محاربة كانت متحالفة مع عشيرة بن سعود من منطقة نجد في شبه الجزيرة العربية. ففي إنتشارهم أولاً في أواخر القرن الثامن عشر ومرة أخرى في القرن التاسع عشر ، كان اللاإخضاع النهائي في العام ١٩١٣. وغالباً ما إضطهدت الدولة السعودية، المتأثرة بعمق بالوهابية، الشيعة ودمرت المقامات الشيعية المقدسة وأجبرت البعض على أن يصبحوا سنة وتجاهلتهم عموماً بما يتعلق بالمكاسب والحماية والرعاية. وحتى وقت قريب، كان يُسمح لشيعة شرق العربية السعودية،في أفضل الأحوال، ممارسة معتقداهم سراً.

أما الشيعة السعوديون ، الأقلية المسلمة الأكثر تعرضاً للقمع والأضطهاد في الشرق العربي معظم فترة القرن العشرين ، فهم مضغوطون جغرافيا، إذ تعيش أغلبيتهم الساحقة في منطقتي الحسا والقطيف. وهم يشكلون ما بين ٣ الى ٨ % من مجموع سكان المملكة السعودية البالغ تعدادهم حوالي ٢٢ مليون نسمة (الذي يشمل حوالي ٥ مليون ونصف من المغتربين). وكونهم معزولون ضمن العربية السعودية والخليج الفارسي الكبير، فقد إختبر الشيعة السعوديون نوعاً من عملية إندماج هادئة منذ أوائل التسعينات عندما بدأت العلاقات بين العربية السعودية وإيران بالتحسن.

وقد إضطهد السعوديون الشيعة بوحشية عقب إخضاعهم للحسا في العام ١٩١٣، ولأنهم أعتبروا مهرطقين فقد حَظر على الشيعة تولي مناصب في مؤسسات عامة، ومورست ضدهم سياسات التمييز العنصري في الأنظمة الشرعية والتعليمية، وحرموا من الفرص الإقتصادية. وإنتهك النظام السعودي أيضاً الحقوق الدينية والثقافية الأساسية للشيعة بحظره بناء المساجد ومراكز المجتمع الشيعي، ونشر النصوص وتعاليم المذهب الشيعي. كما أنزلت العربية السعودية أيضاً العنف الجسدي الدوري ضد أقليتها الشيعية بالإضافة الى الإعتقالات وتدمير البيوت.

وكما كان الحال في أماكن أخرى فقد تم التعبير عن التظلم الشيعي خلال الخمسينات والستينات بواسطة حركات شيوعية، إشتراكية، وقومية عربية. وكانت المصداقية المتضاءلة لهذه الإيديولوجيات العلمانية تعني بروز حركات ثورية إسلامية شيعية صغيرة، بأواخر الستينات، في العربية السعودية. وكانت أجندة هذه الحركات، بمعظمها، تعليمية لا عنفية، لكنها كانت، وبوضوح، دينية بدلاً من أن تكون علمانية.

وكان للثورة الإسلامية في إيران وقع هام على الشيعة السعوديين، مما حفز إسلاميين شيعة سعوديين بقيادة حسن الصفار، على بدء إنتفاضة في المحافظة الشرقية ضد ما دعوه بالنظام السعودي ط غير الشرعي". وسحق السعوديون الثورة من دون رحمة. أما المعارضة الشيعية السعودية فقد تلاشت، بمعظمها، أو مضت الى المنفى. وإستمرت مجموعة محاربة صغيرة، هي حزب الله السعودي، بالقتال ضد النظام السعودي، وهي مجموعة كان لها روابط إيرانية وثيقة. وإتُّهم حزب الله السعودي بقتل رجل في القوات المسلحة الأميركية في أبراج الخُبر في العربية السعودية في العام ١٩٩٦.

وقد تبنى التيار الشيعي السعودي الأكثر تمثيلاً، بظل الصفار، موقفاً براغماتياً في النهاية. وأيد الصفار وأتباعه التعددية الإسلامية الى جانب الدمقرطة وحقوق الإنسان. كما سعى الصفار أيضاً الى مفاوضات مع السلطات السعودية بخصوص تقديم إصلاحات لتحسين موقع الشيعة. ومن بين الإصلاحات التي إقترحها الصفار هي الإعتراف بالمذهب الشيعي كطائفة إسلامية، الحق بحرية الممارسة الدينية، بناء المساجد، ومدارس تعليم الدين، أو الفرص المتاوية في المؤسسات التعليمية، السياسية، والعسكرية.

وكان رد الحكومة السعودية بداية على هذه العروض إيجابياً، وذلك بفضل الجيوبوليتكا المتغيرة للخليج الفارسي. وعقب الغزو العراقي للكويت في العام ١٩٩٠ ومؤازرة الدولة السعودية للشيعة، كان هناك فترة من العلاقات السعودية – الإيرانية المتحسنة. وخلال العامين ١٩٩٣ و ١٩٩٤، إتخذت السلطات السعودية سلسلة من الخطوات التسووية نحو تابعيتهم الشيعية، معلنة هدنة داعية المنفيين الشيعة للعودة الى المملكة. كما خفضت الحكومة أيضاً من حد ممارساتها التمييزية، وإعترفت في العام ١٩٩٤، بحسب الظاهر، بالقانون الديني الجعفري للشيعة كمذهب الى جانب المذاهب السنية الأربع الموجودة للقانون الإسلامي.

وعقب هجمات 9/11 الإرهابية في الولايات المتحدة، وهي هجمات قام بها أشخاص معظمهم من جنسيات سعودية، كان هناك إنتقاد واسع بأن طبيعة الدولة السعودية هي التي ولدت التهديد الإرهابي. وردت السلطات السعودية بمحاولات ليبرالية إضافية، تغيير جزئي مدفوع بالرغبة بتحسين صورة مملكتهم في الولايات المتحدة . وأعلن ولي العهد الأمير، آنذاك، الأمير عبدالله الذي كان حاكماً للمملكة منذ منتصف التسعينات بسبب مرض اخيه الملك فهد، عن "حوار وطني" شمل محادثات مع الصفار لإختيار الشيعة المعتدلين وعزل المحاربين الموالين لإيران. وقدمت السلطات سلسلة إصلاحات للسماح بتحقيق درجة من الإندماج الشيعي. ورغم كون هذه الإصلاحات هامة وبارزة، بسبب مستوى التطور البائس المزمن لحياة المجتع الشيعي، فقد كانت فاترة تعوزها الحماسة والإهتمام.

وترجعت الحكومة عن محاولاتها لجلب الشيعة الى الحظيلرة الوطنية بسبب موقفها المستمر من الشيعة وبأنهم يشكلون تهديداً أمنياً وكذلك بسبب رؤية المؤسسة الدينية الوهابية القوية للشيعة على أنهم ضالالين غير مقبولين. إن خطر مقاربة كهذه هو أنها قد تفشل بالإمساك بالفرصة المقدمة من المجتمع الشيعي العربي الذي يسعى الى إندماج سياسي وإجتماعي– إقتصادي يعتنق الحداثة الدينية والبراغماتية السياسية للسيستاني. وبرفضه رغبة الشيعة السعوديين بأن يصبحوا على قدم المساواة مع الأكثرية السنية للمملكة، يمكن للنظام السعودي، على المدى الطول، أن يشجع السعوديون الشيعة على التحول الى سياسات العنف لحزب الله السعودي المتكم به إيرانياً والذي لايزال نشطاً. لذلك فـإنه من مصلحة الولايات المتحدة حث الحكومة السعودية على تحسين الظروف السياسية ، الإجتماعية– الإقتصادية، والثقافية – الدينية للسعوديين الشيعة لدمجهم داخل الدولة السعودية.

الإستنتاج

إن "الهلال الشيعي" هو، والى حد كبير، أسطورة تخفي وراءها مصالح هامة لدولة ولكنها مطواعة وقابلة للتشكيل. فبرفض هذه الأسطورة سيكون بإمكان الولايات المتحدة رؤية الشيعة في الشرق الأوسط على ما هم عليه: مجتمعات مختلفة ومتنوعة مع أمور كثيرة تقسمها بقدر ما توحدها، شركاء في بعض الأماكن وأعداء في أماكن أخرى.

ففي صلب قضية الشيعة في الشرق الأوسط هناك الطبيعة النهائية للعلاقات بين إيران والعراق العربي الشيعي، علاقات سيكون لها تأثير هاءل على مجتمعات شيعية أصغر حجماً في الشرق الأوسط العربي. وتفضل إيران عراقاً غير مقسم ولكن ضعيف يهيمن عليه الشيعة، بدلاً من عراق مقسم الى ٣ دول: شيعية، سنية، كردية. فالعراق المفكك يشكل خليط خيار وتهديد تفضل إيران تجنبه على الأرجح. ومن المرجح أن تفرض إيران نفوذاً قوياً على أية دولة شيعية صغيرة في جنوب العراق وقد تلحقها بها حتى. وفي نفس الوقت، فإن إيران قد تمنع تحدياً محلياً هاماً إذا ما كان هناك دولة كردية مستقلة في شمال العراق لأن هذا الأمر قد يشجع المشاعر الإنفصالية لدى أكراد إيران.

وحتى لو ظهر الشيعة العرب العراقيين مهيمنين ومنتصرين في الصراع الحالي مع سنة العراق العرب، فإنهم قد لا يبرهنوا عن أنهم حلفاء مقربين لإيران كما يتصور كثيرون. فإيران ، رغم كل شيئ، قد قامت بسياسات متعارضة مع تلك التي لحلفائها الظاهريين من الشيعة العراقيين. أما بالنسبة لهذه اللحظة، فإن إيران، كسوريا، ليس لديها رهان على عراق مستقر. فتعزيز حالة عدم الإستقرار في العراق هي وسيلة لإلحاق الضرر بطريقة غير مباشرة بالولايات المتحدة، لكنها فرضت أيضاً ثمناً باهظاً على شيعة العراق. وكما أن من غير الواضح تماماً كيف ستتطور العلاقات بين إيران والعراق، إلا أن النتيجة النهائية قد لا تكون كما ترغب إيران.

كانت الأحزاب والمنظمات الشيعية في الشرق الأوسط العربي متأثرة بالثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩ والمساندة الإيرانية التي بدأت الإضطرابات العنيفة، لكن المجهضة، في البحرين، الكويت، والعربية السعودية. وقد تغيرت تلك المقاربة الى حد كبير، وذلك بفضل التغييرات في السياسة الإيرانية والإستعداد الأكبر من قبل دول عربية سنية في الخليج الفارسي لأن تكون أكثر إنفتاحاً تجاه سكانهم الشيعة. وقد أدي تفيض العراقيين الشيعة الى صلابة تلك المقاربة الجديدة. فهناك عدد متنامي من الشيعة يفضلون الإندماج الإجتماعي والسياسي على أسس متساوية في مجتمعاتهم الوطنية ويرفضون الإتهامات السنية بأنهم موالون لإيران. وقد قام شيعة الكويت بأهم عمليات التقدم بهذا الخصوص. وقد قام حتى حزب الله في لبنان، إسمياً، بتغيير موقفه ويزعم أنه يسعى للإندماج بالرغم من أنه لا يزال يخفي في أعماقه رغبته بالإمساك بالسلطة المركزية في لبنان على أساس الأغلبية الشيعية،أما هذا التوجه فليس شاملاً، كما تثبت المواقف المتسارعة للسطات البحرينية والسعودية، مواقف لم تسهل الإندماج الشيعي.

إن التحدي الحاسم بالنسبة للولايات المتحدة هو إحلال السلام في العراق، إنشاء حكومة قابلة للحياة هناك، ومن ثم سحب الجنود الأميركيين. إذ أن عراقاً مكتفٍ ذاتياً لن يتصرف كبديل بإيران كما لن يعمل كقوة لتغيير راديكالي بين أوساط شيعة الخليج الفارسي العرب.

وبصرف النظر عن التطورات في العراق، على واشنطن أن تعمل على تشجيع العربية السعودية والبحرين على تحرير سياساتهم تجاه الشيعة وتسهيل إندماجهم داخل الدولة الأم. وبإمكان الولايات المتحدة وإسرائيل مساعدة هذه الدول على إتخاذ خطوات إصلاحية محلية هامة من خلال تكثيف جهودهما اتسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، الأمر الذي سيؤدي الى تقوية الأنظمة العربية السنية من خلال الرأي العام المحلي عندهم ويبرهن عن فائدة حقيقية ملموسة بما يتعلق بتحالف هذه الأنظمة مع الولايات المتحدة.

أما بخصوص لبنان وسوريا، فقد تكون الولايات المتحدة وإسرائيل قادرتان على دفع سوريا بعيداً عن تحافها مع إيران وحزب الله. فالحكومة العلوية السورية عقدت، أساساً، تحالفاً إستراتيجياً مع إيران الإسلامية بغرض كبح منافستها العراقية ومكافحة عدوها الإسرائيلي. وقد زال أحد هذين العدوين الآن والآخر مستعد للحديث حول السلام. إذ يمكن للشراكة مع دمشق من خلال حوار بناء أن يثمر إتفاقاً أميركياً–سورياً حول العراق وإعادة إسرائيل مرتفعات الجولان لسوريا مقابل السلام. إن توفيقاً كهذا بين الولايات المتحدة وسوريا وبين إسرائيل وسوريا يمكن أن يعزل حزب الله. وبإمكان إسرائيل التقليل أكثر من تأثير حزب الله بالإنسحاب من مزارع شبعا، وهي منطقة متاخمة لمرتفعات الجولان يدعي حزب الله بأنه لا يزال يقاتل لإستعادتها. وبالمقابل تشرع سوريا بإحتواء قوة حزب الله العسكرية. إن خطوات جريئة ومبتكرة كهذه ستعزز إندماج حزب الله السياسي داخل لبنان في الوقت الذي يؤدي ذلك الى تضاؤل إعتماد الحركة عاى إيران.

علاوة على ذلك، فإن إنفتاحاً ما تجاه دمشق سيؤدي الى تساهل حلفاء الولايات المتحدة من العرب المعتدلين مع سوريا. وتوفر هذه الصلة مع الدول العربية المعتدلة فرصة سياسية ممنوعة إذا ما أُخذ بالنظرية المهتاجة للـــ "الهلال الشيعي" بقيمتها الظاهرية. فالحقيقة بأن سوريا مستعدة لدرس خيار سياسي خارجي آخر يعني بأن بإمكان الولايات المتحدة وإسرائيل، بشكل محتمل، سحب سوريا بعيداً عن فلك إيران وحزب الله. وللقيام بذلك فإنهما بحاجة لإشراك دمشق في مفاوضات تقود سوريا الى المساعدة بإحلال السلام في العراق، بدلاً من زعزعة إستقراره، كما تقود إسرائيل الى إعادة مرتفعات الجولان لسوريا مقابل إتفاق سلام وتطبيع العلاقات.

أما بالنسبة للمستقبل المنظور فيبدو بأن حصول "وثبة مفاجئة" كهذه في السياسة السورية أمر غير مرجح، بسبب العدائية الأميركية والإسرائيلية تجاه سوريا بالإضافة الى المشكلة المحلية الداخلية حول كيفية تسويق النظام لتوجه سياسي جديد كهذا لشعبه. ومع ذلك فإن الإمكانية موجودة ولا يجب إسقاطها من الحساب.

